



رسائل جغرافية

# المدخل الزمني لتراعات الحدود العربية دراسة حالة حدود السعودية - الإمارات

أ.د. محمود توفيق محمود

شوال ١٤٢٠ هـ  
يناير ٢٠٠٠ م

٢٣٦

دورية علمية محكمة تعنى بالبحوث الجغرافية  
يصدرها قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية

الاشتراكات

خارج الكويت	في الكويت
للمؤسسات ١٥ ديناراً كويتياً (سنوياً)	للمؤسسات ١٢ ديناراً كويتياً (سنوياً)
للأفراد ٧.٥ دينار كويتي (سنوياً)	للأفراد ٦ دنائير كويتية (سنوياً)

الجمعية الجغرافية الكويتية

الرمز البريدي 72451

ص.ب: ١٧٠٥١ الكويت الحالية

رسائل جغرافية

٢٣٦

المدخل الزمني  
لتراعات الحدود العربية  
دراسة حالة حدود السعودية - الإمارات

أ.د. محمود توفيق محمود

شوال ١٤٢٠ هـ  
يناير ٢٠٠٠ م



طبع بتدعيم كريم من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# المدخل الزماني لنزاعات الحدود العربية دراسة حالة حدود السعودية - الإمارات

أ.د. محمود توفيق محمود

## الاطار الفكري

تشكل الحدود الفاصلة بين النطاقات الأرضية للدول العربية ، جانبا مهما من قضايا النزاع بين هذ الدول . ولا تعود هذه الأهمية لكثرة النزاعات المرتبطة بالحدود ، بقدر ما تعود إلى الطابع العنيف أو الحاد الذي تكتسبه هذه النزاعات .

وتتميز نزاعات الحدود بهذا الطابع ، إنما يرجع لارتباطها الوثيق بسيادة الدول على أقاليمها territorial sovereignty . فالحدود هي الاطار الخارجى الذى يعين النطاق الإقليمى الذى تسوده سلطة الدولة <sup>(١)</sup> . ومن هنا ، فإن حماية هذه لحدود ، تأتى عادة على رأس المهام التى تطلع بها الدول <sup>(٢)</sup> ، أيا كانت طبيعة نظمها أو معتقداتها أو إمكاناتها النسبية من القوة . ومن هذا المنطلق كان حتماً أن تحتل قضايا الحدود مكاناً متميزاً فى إطار العلاقات الدولية ، نظراً لما يتمتع به الإقليم من أهمية معنوية واقتصادية وعسكرية وسياسية .

ويقوم هذا البحث على افتراض مؤداه ، أن ظهور الحدود كمصدر للنزاع بين الدول العربية بعضها وبعض ، يعود أساساً إلى تكوينها الزمني ، السابق على تكوين الدول العربية نفسها ، ككيانات مستقلة ذات سيادة .

فاغلب الحدود التي تفصل بين الدول العربية حالياً ، قامت القوى الأوروبية بتعيينها ، سواء تحت نظام الإستعمار أو الحماية أو الإنتداب . وقد تم هذا التعيين ، قبل أن يكون للشعوب العربية سلطة فعلية في إدارة شئون أقاليمها . ومن ثم ، يمكن القول بأن هذه الشعوب لم تشارك بشكل فعال في عملية صنع القرارات المتعلقة باختيار حدود أقاليمها ، التي جاءت في أغلب الأحوال غير معبرة عن مصالحها المكانية ، في إطار التوزيع الواقعي لامكانات القوة بينها .

وبعد انسحاب القوى الأوروبية من المنطقة العربية واختلال التوازن الدولي الذي كان مرتبطاً بوجودها ، بدأ يظهر الخلاف بين الدول التي ورثت هذه القوى ، حول مدى انسجام هذه الحدود الواقعية *de facto boundaries* أو حدود الأمر الواقع *status quo* مع المطالبات المكانية لكل منها ، وذلك في إطار التوزيع النسبي للقوة . وبذا صارت هناك أطراف مستفيدة من هذه الحدود الواقعية وتدافع عن بقائها ، وأخرى متضررة منها وتسعى إلى تغييرها .

وفي ضوء ما تقدم ، يتضح أن هدف البحث هو محاولة تفسير ظاهرة النزاع حول الحدود البرية بين الدول العربية بعضها وبعض من مفهوم أو مدخل زمني . وبعبارة أخرى ، فإن البحث يحاول الاقتراب من هذه الظاهرة وتفسيرها من زاوية واحدة فقط ، هي الزاوية الزمنية . ولذلك ، فهو مجرد تفسير جزئي لظاهرة مركبة من عناصر طبيعية وبشرية ، يمكن الاقتراب منها أو النظر إليها من مداخل وزوايا متعددة . وكما هي عادة الاقترابات أو المداخل ، فإن البحث قد يغلب عليه التحيز في التفسير ، حتى أنه قد يجعل من العامل الزمني ، أهم متغير في تفسير نزاعات



الحدود بين الدول العربية . وهنا ، يجب التأكيد على أن المقصود بالتزاع يتجاوز مفهوم استخدام العنف فى مواجهة قضايا الحدود إلى أى تفاعل بين طرفين ، ينشأ عنه موقف متعارض بينهما .

وما دام عنصر الزمن يشكل بعداً أساسياً فى هذه الدراسة ، فمن الطبيعى أن يفرض المنهج التاريخى نفسه ، كطريقة رئيسة لتحديد الظروف التى أحاطت بنشأة الحدود ، حتى يتسنى معرفة طبيعتها الجغرافية التاريخية ، وفهم أسباب النزاع الذى يدور حولها . كما أن من المناسب الاستعانة بالمنهج المرفولوجى للتعرف على شكل form الحدود من حيث نمطها pattern وتكوينها structure <sup>(٣)</sup> ، بوصفها جوهر النزاع .

ونظراً لأن حجم البحث لا يتسع لتناول كل بؤر النزاع من المفهوم الزمنى ، لذا كان من الضرورى استخدام منهج دراسة الحالة Case study method ، كطريقة مناسبة للتعمق فى دراسة الظاهرة موضع البحث . والجدير بالذكر ، أن البحث يلتزم بمعيار عضوية الجامعة العربية كأساس لتحديد المنطقة العربية ، رغم تحفظ الباحث الشديد على هذا المعيار . وحيث أن البحث يركز على الحدود البرية ، لذا فهو لن يتطرق لحدود الدول الجزرية العربية ، وهما البحرين وجزر القمر .

وفى ضوء الهدف والمنهج ، يطرح الباحث موضوعين أساسيين كمجال للدراسة . أولهما عبارته عن مدخل عام ، يتناول الظاهرة موضع الدراسة ككل أو كوحدة واحدة ، مكتفياً فى ذلك بالوصف الظاهرى لها ، وذلك دون تعمق أو استفاضه . أما الآخر ، فهو مدخل خاص ، يعنى بدراسة إحدى بؤر النزاع دراسة عميقة مدققة ، بغية الوصول إلى فهم أعمق لهذه الظاهرة .

XXXX

## (المبحث الأول)

### المدخل الزمني من منظور عام :

#### الحدود البرية العربية المشتركة

يشمل مجال هذا البحث دراسة موضوعين أساسيين ، هما البعد الزمني للحدود العربية كمتغير أساسي لتفسير النزاعات القائمة حول هذه الحدود ، ثم البعد المكاني لهذه الحدود ، بوصفه متغيراً ثانوياً للتفسير .

### أولاً : البعد الزمني :

يمكن التمييز بصفة عامة بين نوعين من المتغيرات أو القوى المؤثرة في نشأة الحدود السياسية وتطورها في المنطقة العربية ، سواء بالسلب أو بالإيجاب .

#### ١ - قوى الطرد :

ونعني بها المتغيرات التي أعاقَت نشأة الحدود وتطورها في هذا المنطقه ، والتي تتمثل على وجه التحديد في موضوعين أساسيين ، هما : دار الإسلام وحياة البداوة .

١-١ دار الإسلام : منذ العصور الوسطى والمنطقة العربية تشكل جزءاً من الدولة الإسلامية ، أو ما أصطلح فقهاء المسلمين الأوائل على تسميته بدار الإسلام ، وذلك في وقت لم يكن فيه مصطلح ( الدولة ) معروفاً بمذلوله الحديث . وهذه الدار كما عرفها هؤلاء الفقهاء ، هي ذلك الجزء من المعمورة الذي تمتد إليه ولاية المسلمين ، وترتبط بين شعوبه الأخوة الإسلامية ، وتحكمه القواعد والأحكام الشرعية الإسلامية<sup>(٤)</sup> .

وداخل هذه الدار ، لم تعرف المنطقة العربية أية حدود واضحة invisible و ثابتة stable حتى مطلع القرن العشرين ، وقد يستثنى من ذلك نسبياً ، تلك الحدود



التاريخية التي كانت تميز إلى حد ما كل من مصر ومراكش ومنطقة جبل لبنان (٥) .  
ففى داخل هذه المنطقة ، لم تكن هناك سوى الفراغات البينية الصحراوية تشكل  
فواصل بين مناطق المعمور من الولايات أو الإيالات أو المشيخات أو الإمارات  
المختلفة . ولم تكن مدلول هذه الفواصل أو التخوم frontiers يتجاوز بأية حال  
مدلول الحدود الإدارية فى وقتنا الحاضر ، إذ أن مفهوم السيادة الإقليمية بمعناه  
الأوروبى لم يكن معروفاً داخل دار الإسلام ، ومن ثم لم يعر حكام هذه الوحدات  
الإقليمية المنظمة مسألة الحدود أية أهمية .

فالأصل فى دار الإسلام والذى أجمع عليه فقهاء المسلمين الأوائل ، عدم جواز  
الفصل بين الشعوب التى تضمها هذ الدار ، التى يقوم تكوينها على الوحدة  
الدينية . ومن ثم ، فإن كل الشعوب التى تشملها هذه الوحدة تشكل أمة واحدة ،  
حتى وإن اختلفوا فى اللغة أو السلالة أو سائر الخصائص القومية الأخرى (٦) .

ونخلص من ذلك ، إلى أن فكرة وجود حدود ثابتة بالمفهوم السياسى داخل دار  
الإسلام أو الدولة الإسلامية لم تكن مطروحة على الإطلاق ، إذ أن ولاية الإسلام  
واحدة ، وهى تمتد لتشمل كل الأقاليم التى يدين أهلها - أو أكثرهم - بالإسلام ،  
ومن هذا المنظور ، فإن الإسلام كان يعد ديناً وجنسية معاً .

١ - ٢ - حياة البداوة : كان لوقوع معظم المنطقة العربية ضمن الإقليم الصحراوى  
الحار ، أكبر الأثر فى أن تصبح حرفة الرعى البدوى هى الحرفة السائدة فى هذه  
المنطقة حتى وقت قريب .

وحيث أن هذه الحرفة تخضع لظروف المناخ ، لذا فهى تتطلب الانتقال والترحل  
الموسمى transhumance (٧) ، سعياً وراء الكلاً أو المرعى . وتأخذ هذه الحركة  
عادة اتجاهات ثابتة منتظمة ، من المناطق الجذباء فى موسم الجفاف إلى المراعى فى  
موسم المطر ، والتى تتركز بصفة خاصة فى الأجزاء الشماليه من المنطقة العربية ،

حيث تنمو حشائش الاستبس . ويتباين غنى هذه المراعى تبعاً لكمية الأمطار الساقطة ، التى تتذبذب بشكل حاد من عام إلى آخر .

ولا يعتبر الرعى البدوى هو العامل الوحيد وراء ظاهرة التنقل والترحل التى تميز حياة البداوة ، إذ أن المسابلة - أى تسوق البدو من المدن التجارية<sup>(٨)</sup> - قد ساهمت هى الأخرى فى صنع هذه الظاهرة . ففى أوقات محددة من السنه ، كان ينتقل البدو إلى الأسواق الواقعة على أطراف الصحراء ، لبيع سلعهم البدوية التقليدية ، كالخيول والمواشى والجلود ، وذلك فى مقابل حصولهم على بعض السلع المعيشية الضرورية ، كالحبوب والمنسوجات والأوانى .

وعلى ذلك ، يمكن القول بأن حياة البداوة التى تقوم على الترحل والتنقل الموسمى المنتظم وراء المرعى والمسابله ، تتعارض مع فكرة وجود الحدود الثابتة ، التى تربط ارتباطاً وثيقاً بالإقامة الطويلة فى مكان ثابت لا يتغير . ومع هذا ، فإن ذلك لا يعنى أن فكرة الحدود لم تكن معروفة تماماً بين الرعاة . فالقبائل المتجاورة كانت تعرف حدوداً للمناطق الخاصة بكل منها<sup>(٩)</sup> ، والتى يجدون فيها حقاً خالصاً للرعى . وكان تعدى قبيلة على المنطقة الخاصة بأخرى ، يشكل خرقاً وتجاوزاً يستدعى الخلاف والخصام ، وقد يؤدى إلى نشوب القتال . وبالطبع ، فإن هذه الحدود القبلية لم تكن بالحدود الدقيقة أو الثابتة . وإنما كانت عبارة عن مناطق فصل شاسعة .

وكما أن النظام الإقتصادى للبداوة يعتمد أساساً على الرعى البدوى ، فإن نظامها الاجتماعى يركز غالباً على البناء القبلى ، بفصائله ومستوياته التنظيمية المختلفة ، كالعشيرة والبطن والفخذ والحموله وغيرها .<sup>(١٠)</sup>

وارتباط حياة البداوة بالنظام القبلى ، يأتى كعوض عن عدم ارتباطها بمجال أرضى ثابت ، إذ أن القبيلة وحدة اجتماعية لا يصدق عليها وصف الوحدة

الإقليمية. ومن ثم ، تعرف القبائل عادة بأسماء شيوخها وأمرائها وليس بأسماء مواقعها وأماكنها . وفى إطار هذا النظام أيضاً ، ينصرف انتماء الفرد وولائه إلى القبيلة وفصائلها ، بوصفها سلطة متكاملة الأبعاد والصلاحيات .

ومن هنا ، نستطيع القول بأن القبيلة تمثل نظاماً مناهضاً لنظام الدولة ، إذ أنها لا تعترف بسلطة غير سلطتها ولا بسيادة غير سيادتها<sup>(١١)</sup> .

وتأسيساً على ما تقدم ، فإن حياة البداوة بنظامها الإقتصادى والاجتماعى ، لعبت دوراً مهماً فى عرقلة ظهور الدولة القومية الحديثة<sup>(١٢)</sup> داخل المنطقة العربية ، التى يرتبط مدلولها ارتباطاً حتمياً بملكية الإقليم والسيادة عليه ، وهو ما لا يتأتى إلا فى إطار فواصل دقيقة وثابتة .

#### ثانياً : قوى الجذب :

ونعنى بها المتغيرات التى ساعدت على نشأة الحدود السياسية فى المنطقة العربية نشأة مثيرة للتراث . ويمكن حصر هذه المتغيرات على وجه التحديد فى كل من القوى الأوروبية والبترول .

١ - **القوى الأوروبية** : يمكن القول بأن ظهور الحدود بشكل واضح وثابت فى المنطقة العربية قد ارتبط بتغلغل القوى الأوروبية فيها . فقد جاءت هذه القوى إلى المنطقة وهى تحمل معها فكرة السيادة الإقليمية territorial sovereignty ، التى تبلورت فى أوروبا فى منتصف القرن السابع عشر ، وبالتحديد فى أعقاب توقيع معاهدة السلام فى فستفاليا Peace of Westaphalia ، والتى وضعت نهاية لحرب الثلاثين عاماً الأوروبية<sup>(١٣)</sup> . وكان من نتائج هذه المعاهدة ، أن قامت النظم الملكية المركزية القوية على أنقاض الوحدات السياسية القزمية ، التى كانت تمزق قارة أوروبا شراً ممزقاً ، كالدوقيات والبارونيات ودول المدن . وقد اهتمت هذه

النظم الملكية المركزية بتعيين حدود أقاليمها ، على نحو يبين بدقة مجال الملكية والسيادة .

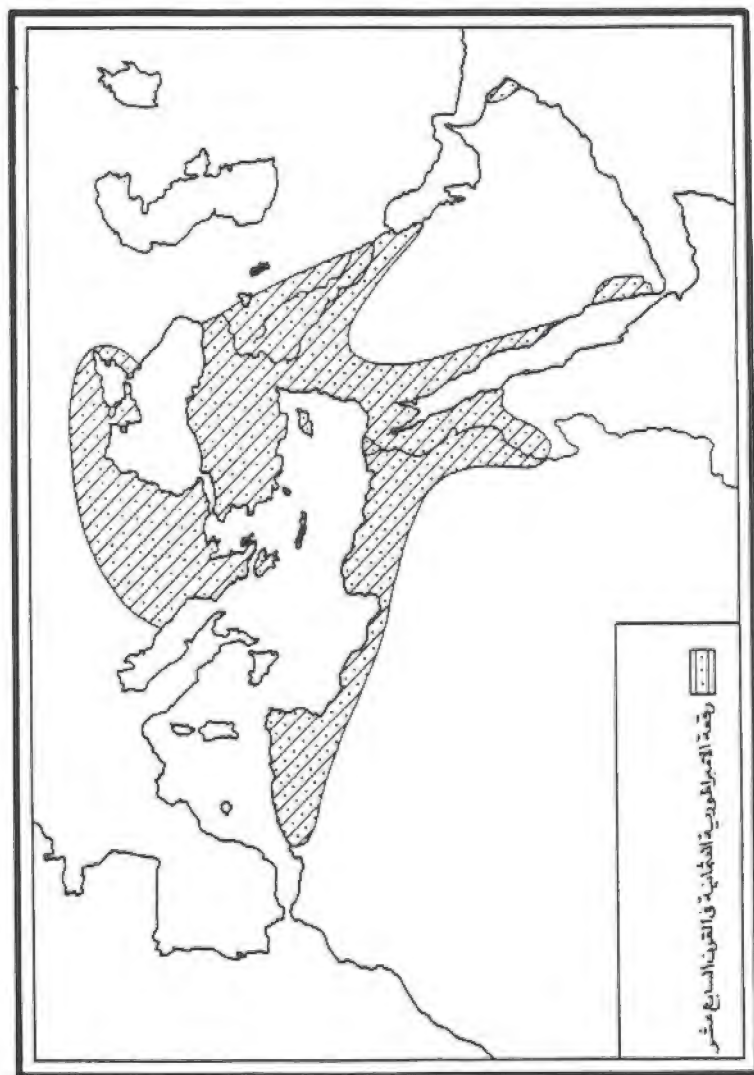
ويمكن القول أن الزحف الإستعماري الأوروبي على المنطقة العربية - العثمانية ، قد ارتبط بمتغيرين أساسيين .

أما أولهما ، فهو يتعلق بالثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا في النصف الأول من القرن الثامن عشر والتي تبلورت نتائجها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والديمقراطية <sup>(١٤)</sup> بشكل واضح خلال القرن التاسع عشر .

ولعل الإستعمار كان من أبرز ما تمخضت عنه نتائج هذه الثورة ، خاصة في شكله الإستغلالي أو الإستراتيجي ، والذي ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالعروض الإدارية ودون الإدارية ، لا سيما في إفريقيا والشرق الأقصى والمنطقة العربية .

وأما ثانيهما ، فهو يرتبط بضعف الدولة العثمانية أو دولة الخلافة ، التي كان لها السيادة على المنطقة العربية ، من أوائل القرن السادس عشر حتى أوائل القرن العشرين ( شكل ١ ) .

وقد بدأ ضعف الدولة العثمانية يبدو ظاهراً منذ أواخر القرن الثامن عشر ، وهو الأمر الذي انعكس على البلاد العربية التابعة لها . ورغم تعدد مظاهر هذا الضعف ، إلا أن أهمها على الإطلاق ما كان يتمثل في استعلاء النفوذ الإقتصادي والسياسي الأوروبي في المنطقة العربية ، والذي ارتبط بتلك المعاهدات غير المتكافئة التي وقعتها الدول الأوروبية مع الدولة العثمانية ، التي كانت تعرف من فرط ضعفها برجل أوروبا المريض sick man of Europe <sup>(١٥)</sup> . فقد أدت هذه المعاهدات إلى تمتع الدول الأوروبية بامتيازات احتكارية ، شملت مراكز المال والتجارة والصناعة ، فضلاً عن الطرق التجارية <sup>(١٦)</sup> .



شكل (١) الامبراطورية العثمانية في أوج اتساعها

Source: Boustani, R. & Fargues, Ph. ; The Atlas of the Arab World: Geopolitics and Society, N.Y. : Facts on File, 1991., p. 11



ولتدعيم هذه المصالح الاقتصادية وتأمينها ، لجأت القوى الأوروبية إلى بسط سيادتها الفعلية على المنطقة العربية ، سواء تحت مظلة نظام الحماية أو الانتداب أو الإستعمار . وأيا كان شكل النظام الذى اتخذته الوجود الأوروبى ، فإن الهدف النهائى لم يكن ليخرج عن الإستغلال الاستراتيجى على ما سواه ، وهذا يرجع بطبيعة الحال إلى الموقع المتوسط الحاكم الذى تتمتع به المنطقة العربية فى طريق أوروبا إلى الشرق الأقصى ، خاصة بعد شق قناة السويس فى أواسط القرن التاسع عشر .

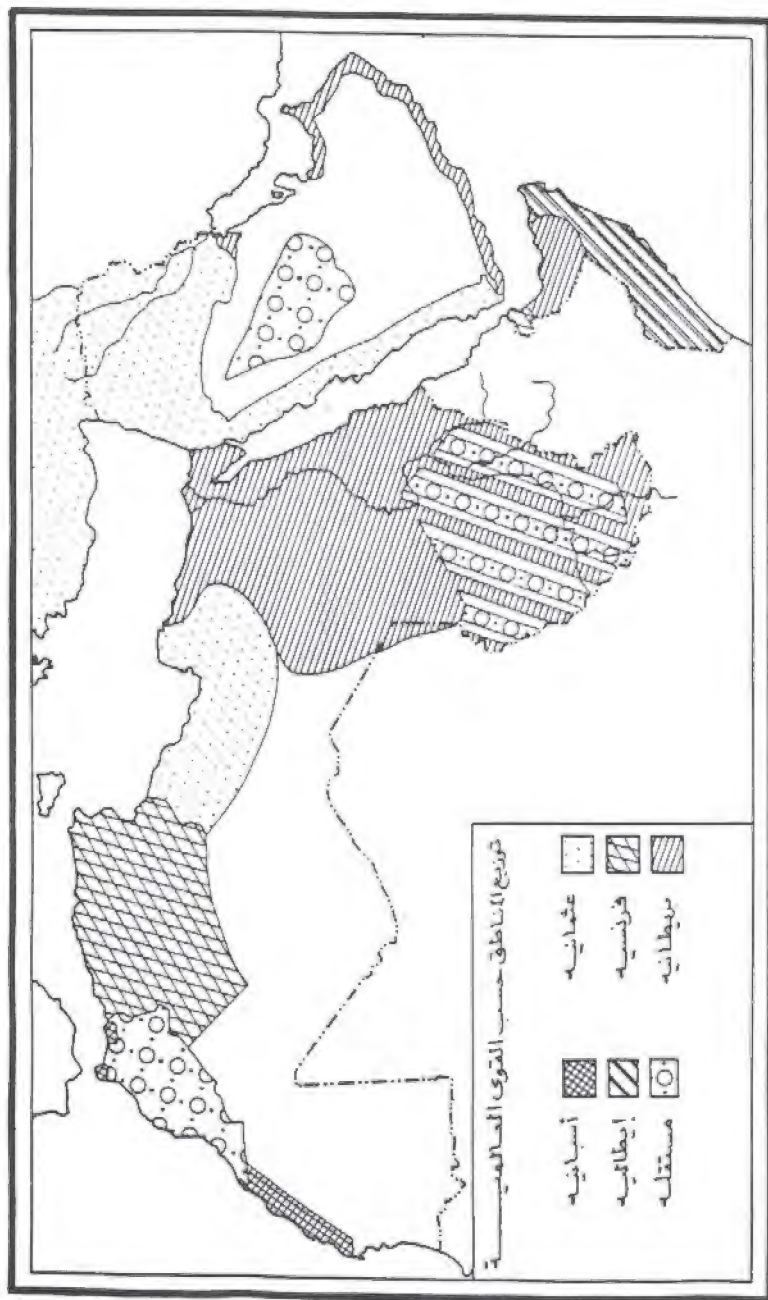
ويبلغ التغلغل الأوروبى فى المنطقة العربية أوجه ، بهزيمة الدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى ( شكل ٢ ) وتنازلها عن ممتلكاتها ، بموجب المادة ( ١٣٢ ) من معاهدة سيفر Severs عام ١٩٢٠ ، والمادة ( ١٦ ) من معاهدة لوزان Lausanne عام ١٩٢٣ . وقد أختتمت هذ التنازلات عام ١٩٢٤ ( ١٧ ) ، بإعلان انتهاء الخلافة العثمانية - الإسلامية كنظام سياسى فى المنطقة العربية ( ١٨ ) .

وعلى الجانب الآخر ، قامت الدول الأوروبية المنتصرة بتقسيم المنطقة العربية فيما بينها إلى مناطق نفوذ ، بموجب اتفاق سايكس - بيكو Sykes-Picot ( ١٩١٦ ) ووعد بلفور ( ١٩١٧ ) ونظام الانتداب ( ١٩٢٠ ) . وقد شمل هذ التقسيم مناطق عربية لم تمتد سيطرة الدولة العثمانية إليها حتى فى أوج قوتها ، كالمغرب الأقصى ( مراكش ) وموريتانيا والقرن الإفريقى . ولم يفلت من هذا التقسيم سوى أجزاء محدوده ، نذكر منها على وجه التحديد نجد واليمن .

وطبقاً لنظام الخضوع للقوى الأوروبية والارتباط بها ، يمكن التمييز بين الوحدات السياسية فى المنطقة العربية على النحو التالى :

- **نظام الاستعمار** : شمل الوحدات التى كانت تعد جزءاً لا يتجزأ من أقاليم الدول الأوروبية التى تخضع لها ، وبالتالي فهى لم تكن تحتفظ بكيانها الخاص كشخصية مستقلة ذات سيادة .





شكل (٧)

مناطق نفوذ القوى العالمية في المنطقة العربية عشية الحرب العالمية الأولى

Source : Boustani , R. & Fargues, Ph. ; op. cit . , p. 15

وقد خضع لنظام الاستعمار فى المنطقة العربية كل من : سبته ومليله (١٦٦٨)، الجزائر (١٨٣٠)، عدن (١٨٣٩) والصومال البريطانى (١٨٨٦)، إقليم العفر والعيسى (١٨٩٦)، الصومال الإيظالى (١٨٩٧)، ليبيا (١٩١٢) وموريتانيا (١٩٢٠) (١٩).

- نظام الحماية : شمل الوحدات التى وضعت نفسها (الحماية الاختيارية) أو التى تم وضعها (الحماية القهرية) تحت حماية دولة أوروبية . وبغض النظر عن تباين شروط الحماية وظروفها من حالة إلى أخرى ، إلا أنه يمكن القول بصفة عامة أن الحماية كانت تعنى حرمان الدولة المحمية من ممارسة سيادته فى الخارج مع احتفاظها بحرية التصرف فى كل شئونها الداخلية أو بعضها . (٢٠)

وقد خضع لنظام الحماية من الوحدات الإقليمية العربية كل من : تونس (١٨٨١)، الصحراء الغربية (١٨٨٥)، مراكش (١٩١٢) . أما السلطنات والمشيخات والتجمعات القبلية الواقعة على طول الساحل الجنوبى والشرقى لشبه الجزيرة العربية ، فقد وضعت نفسها تحت حماية بريطانيا ، بموجب المعاهدات المبرمة خلال الفترة ١٨٢٠ - ١٩١٥ (٢١) .

وقد شملت هذه المعاهدات مناطق حضرموت ، مسقط وعمان ، وساحل عمان المهادن أو المتصالح ، فضلاً عن قطر والبحرين والكويت .

أما بالنسبة لمصر ، فقد وضعتها بريطانيا تحت الحماية عام ١٩١٤ ، ثم عادت وأعلنت فى عام ١٩٢٢ عن انتهاء هذ الحماية والاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة . غير أن هذا الاستقلال فى الواقع كان صورياً بحثاً (٢٢) ، لا يختلف كثيراً عن نظام الإنتداب . إذ احتفظت بريطانيا لنفسها بحرية التصرف فى مسائل هى من صميم أعمال السيادة المصرية . وبالضرورة ، فإن ما كان يجرى على مصر كان يجرى أيضاً على السودان ، بحكم تبعيته للإدارة المصرية - العثمانية منذ عام

١٨٢٠ . ولكن ابتداء من عام ١٨٩٩ ، أصبح للسودان وضعاً متميزاً ، بعد أن خضع لإدارة بريطانية- مصرية مستقلة .

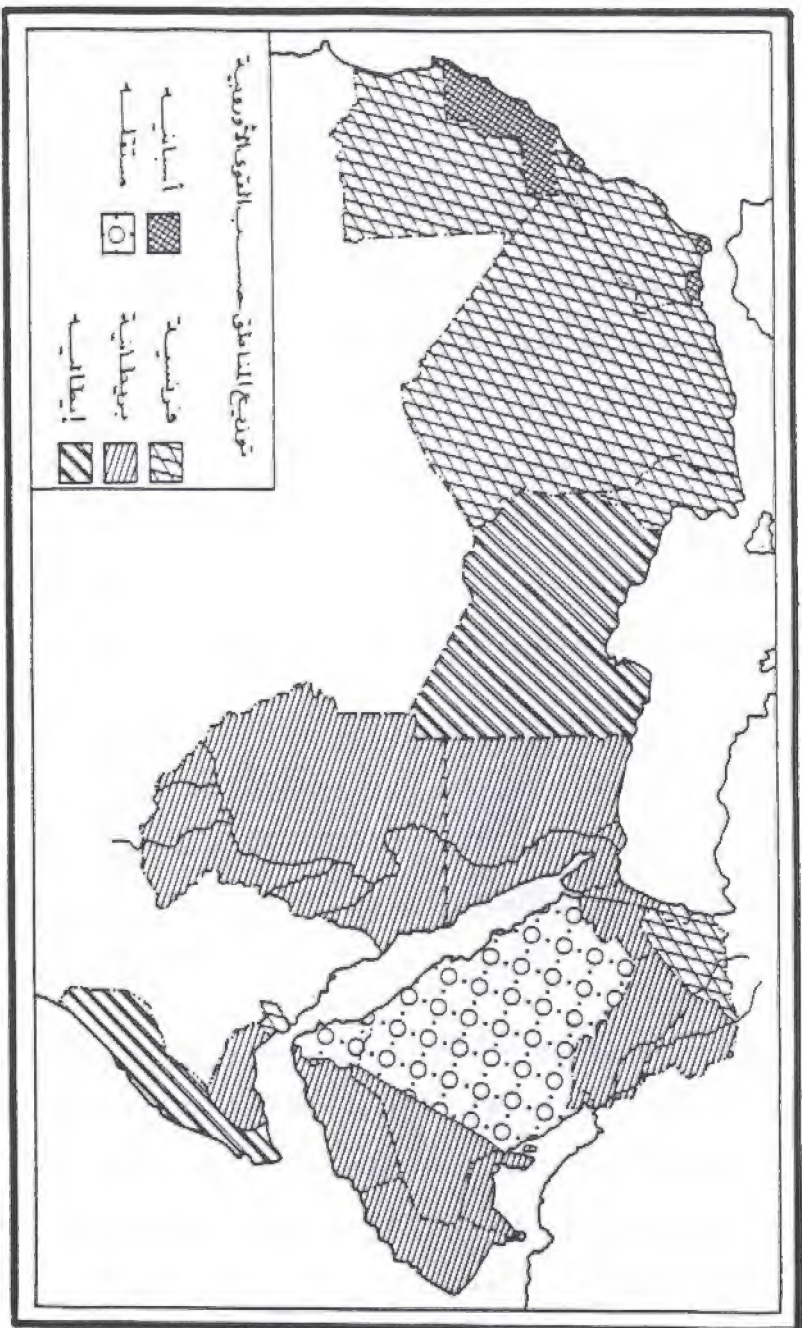
**نظام الانتداب :** شمل الوحدات التي خضعت لإشراف بريطانيا وفرنسا تحت رقابة عصبة الأمم ، وذلك بموجب المادة (٢٣) من ميثاق هذه المنظمة .

وقد تم تصنيف شعوب الوحدات العربية التي خضعت لنظام الانتداب ضمن الفئة (A) ، التي كانت تضم الشعوب المتحضرة civilized ، غير المهينة للاستقلال . ومن هنا ، فقد كانت مهمة الدول المنتدبة معاونة هذه الشعوب بالنصح والتوجيه ، حتى تصبح قادرة على تولى كافة شئونها بنفسها كدول مستقلة (٢٣) .

وبتطبيق نظام الانتداب عام ١٩٢٠ ، وضعت سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ، بينما خضعت فلسطين وشرق الأردن والعراق للانتداب البريطاني .

وبالمفهوم الأوروبي للسيادة الإقليمية ، تصرفت القوى الأوروبية ( بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا ) تصرفات تحكمية فيما يتعلق بتعيين الحدود الفاصلة بين مناطق نفوذها ، داخل المنطقة العربية ( شكل ٣ ) . وقد رسمت هذه الحدود التحكمية لتعبر فقط عن مصالح هذه القوى ومدى نفوذها السياسى ، دون مراعاة للظروف المحلية أو لرغبات السكان الأصليين ومشاعرهم (٢٤) .

وخلال فترة ما بين الحربين ، بدأ يتوالى ظهور الأقاليم العربية كوحدات سياسيه مستقلة داخل هذ الحدود الأوروبية التحكمية وخارجها . وبغض النظر عن مدى السيادة الفعلية الذى كانت تتمتع به هذه الوحدات ، نجد أن موجة الاستقلال قد بدأت بالسعودية والعراق ومصر خلال الثلاثينيات ، وانتهت بالإمارات والصحراء الغربية وجيبوتى خلال السبعينات ( ٢٥ ) . وما زالت هناك وحدات خارج نطاق السيادة العربية ، تتمثل فى جل فلسطين وبعض الأراضى المغربيه ، التى مازالت



تقسيم المنطقة العربية حسب السيادة الفعلية للقوى الأوروبية عشية الحرب العالمية الثانية

شكل (٣)

Source : Boustani, R. & Fargues, Ph., op. cit., p. 15



تخضع للسيطرة الأسبانية ، وهى : سبتة ومليلة والجزر الجعفرية وصخرة الحسيمة وفاليس (٢٥) .

٢ - البترول : يمكن القول بأن اكتشاف البترول وانتاجه فى المنطقة العربية بصفة عامة وشرقى شبه الجزيرة العربية بصفة خاصة ، قد لعب دوراً مكملًا لدور القوى الأوروبية ، سواء فى نشأة الحدود السياسية أو فى كونها مصدراً للتزاع بين الدول العربية .

فالتكوين الصخرى لمسرح الحدود العربية تكوين رسوبى بصفة عامة وبحرى بصفة خاصة . وترتبط بهذا التكوين خامات معدنية ذات قيمة اقتصادية ، من أبرزها البترول والفحم والفوسفات . ومن هذه الخامات ، يحتل البترول مرتبة اقتصادية رفيعة ، بوصفه أهم أنواع الوقود إنتاجاً للطاقة فى عالمنا المعاصر . وعلى سبيل المثال ، لقد ساهم البترول فى عام ١٩٩١ بنسبه قدرها ٤ , ٣٧٪ من إجمالى الطاقة المنتجة ، ٣ , ٣٩٪ من إجمالى الطاقة المستهلكة (٢٧) .

ويتركز معظم بترول المنطقة العربية داخل خزانات صخرية تنتمى إلى الزمن الثانى ، الذى ازداد خلاله بحر تيثز Tethys القديم اتساعاً وعمقاً فوق الأرض العربية . ولذا تغطى الرواسب البحرية - التى يرتبط بها البترول - نطاقاً كبيراً ، يمتد من المحيط غرباً إلى الخليج شرقاً . وداخل هذا النطاق ، يتركز معظم البترول العربى فى مكامن ، تعود نشأتها إلى الزمن الثالث ، الذى تعرضت فيه قشرة الأرض العربية لحركات أرضيه عنيفه ، أدت إلى ظهور تراكيب جيولوجيه ، تصلح كمصايد لتجميع البترول .

وعلى الرغم من أن مكامن البترول العربى تنتشر فى معظم أجزاء هذا النطاق الرسوبى البحرى ، إلا أن من الملاحظ ، أن دور البترول فى نشأة الحدود الساسية وإثارة التزاعات حولها ، لا يبدو واضحاً إلا فى شرقى شبه الجزيرة العربية ، وعلى

وجه الخصوص فى منطقة حوض الخليج<sup>(٢٨)</sup> . ولا نجد تفسيراً مقبولاً لهذه الظاهرة ، سوى أن ظهور البترول فى هذ المنطقة جاء سابقاً على شيوع ظاهرة الحدود الثابتة وفكرة السيادة الإقليمية .

فقبل ظهور البترول فى الثلاثينيات والتوسع فى اكتشافاته ، لم تكن فكرة تعيين حدود ثابتة لمناطق السيادة شائعة فى هذه المنطقة ، وذلك على الرغم من وجود كيانات سياسية فى ذلك الوقت ، كانت تتمتع ببعض مظاهر الدولة الحديثة<sup>(٢٩)</sup> .

وربما يعود تأخر شيوع الحدود الثابتة فى شرقى شبه الجزيرة إلى أن فكرة ملكية الأرض لم تعرف بشكل واضح ودقيق إلا بعد اكتشاف البترول والتوسع فى انتاجه . فقبل المرحلة البترولية ، كان إلعرف السائد فى هذ المنطقة المدارية الجافة ، يقوم على اعتبار الأرض حق مشاع no-man's-land . ففى ظل حياة البداوة والترحل nomadism السائدة ، لا ملكيه ولا حدود إلا فى أضيق نطاق .

وفى الوقت نفسه ، إذا كانت فكرة الدولة فى المنطقة لم ترتبط خلال هذه المرحلة بملكية الأرض المحددة أو ما يعرف بالسيادة الإقليمية ، فإن ارتباطها كان وثيقاً بالبناء القبلى ، الذى يركز عليه النظام الاجتماعى لحياة البداوة . فقد كان الولاء القبلى يشكل معياراً أساسياً لتقرير سيادة الدول<sup>(٣٠)</sup> ، مع التأكيد على أن الولاء الذى كانت تدين به القبائل - المتحركة - للحاكم ، كان ولاء متقلباً بشكل واضح .

ومع توالى الاكتشافات البترولية غداة الحرب الثانية ، أخذت فكرة الحدود الثانية تتبلور بشكل واضح وسريع فى المنطقة . فقد جعل البترول للأرض الصحراوية الجرداء قيمة اقتصادية رفيعة ، تستحق الصراع والتنافس من أجلها . فكسب بضع كيلو مترات أو خسارتها ، أصبح له مدلول يتعلق بالثروة والسلطة . ولعل هذا قد يفسر لنا ، لماذا اتوافقت رغبة شركات البترول الأجنبية مع رغبة الحكومات الوطنية فى تثبيت الحدود ؟ ولماذا اتخذت لهفة الشركات حول تحديد



مناطق الامتيازات مساراً موازياً لصراع الحكومات الوطنية على تعيين مناطق السيادة وتعليمها ؟ .

وعلى ذلك ، فبعد تحول المنطقة من اقتصاد الرعى إلى اقتصاد البترول ، ومن حياة البداوة والتنقل إلى حياة التحضر والاستقرار ، صارت الحاجة ملحة إلى تحديد الملكيات أو مناطق السيادة تحديداً دقيقاً واضحاً ، وذلك باستبدال الحدود القانونية - السياسية boundaries الدقيقة بالتخوم frontiers القبلية الفضفاضة .

ومنذ بداية الستينيات تقريباً ، والمنطقة تعيش عملية التحول وسط نزاعات حدود ، بعضها ظاهر والبعض الآخر مستتر ، منه ما تم تسويته ومنه من ينتظر . ولا تكاد تبرأ حالة صراع واحدة من البترول كمصدر وحيد أو مشترك لنزاع الحدود ، كما هو الحال بين العراق والكويت ، والإمارات وعمان ، أو بين السعودية من ناحية وكل من الكويت وقطر والإمارات وعمان من ناحية أخرى (٣١) .

فالبترول في مثل هذه المنطقة لا يمثل مصدراً للطاقة فحسب ، بل يشكل أيضاً مصدراً مهماً من مصادر الدخل القومي ، نظراً لقلّة تنوع الموارد الطبيعية فيها ، مع ندرة الكثير من هذه الموارد ، وعلى رأسها المياه العذبة . ومن أجل ذلك ، فإن سعى مثل هذه الدول الصحراوية لن يقتصر بطبيعة الحال على تأمين حاجتها الفعلية من هذه السلعة الاستراتيجية ، وإنما سيتجاوز ذلك إلى العمل على احتواء أكبر قدر ممكن من منابع البترول داخل حدودها ، بوصفها مصدراً للثروة والقوة .

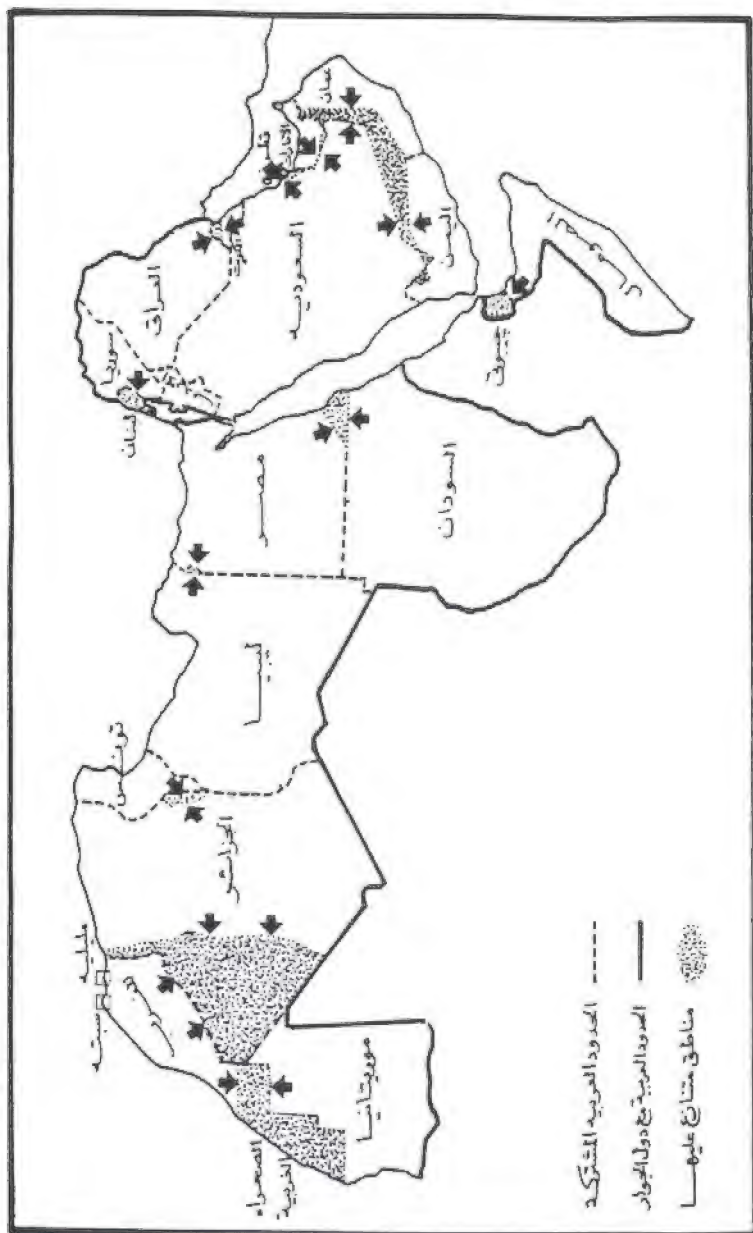
وبعد هذا العرض العام للتكوين الزمني للحدود العربية ، نستطيع القول بأن كلاً من الحدود الحالية والنظام الحديث للدولة في المنطقة العربية ، هما نتاج للحقبة الأوروبية في هذه المنطقة .

وهذه الحدود التي قامت في اطارها الدولة الإقليمية العربية arab territorial state حدود ممكن وصفها بأنها سابقة antecedent boundaires ، على أساس أن تكوينها الزمني جاء سابقاً على تأسيس الدول العربية ، كأقاليم مستقلة ذات سيادة . وعلى الرغم من أن هذه الحدود السابقة أو الرائدة pioneer قد أصبحت جزءاً لا يتجزأ من المظهر السياسي للأرض العربية ، تؤثر فيه بمثل ما تتأثر به ، إلا أن هذه الحدود لا تحظى بقدر كاف من القبول والاعتراف ، سواء لأنها تمثل وضعاً قانونياً status juris مفروضاً على الدول العربية من جانب أطراف وظروف لم يعد لها وجوداً على مسرح الحدود ، أو لأنها لم تراع كثيراً من الحقائق المكانية التي قد تمس مشاعر السكان الأصليين أو تتعارض مع احتياجاتهم ومصالحهم المادية .

في ضوء ذلك ، فقد يصح القول بصفة عامة ، بأن الاعتراف القائم بين الدول العربية بعضها وبعض ، يظل اعترافاً مبدئياً واقعياً de facto recognition ، حتى يعاد تنظيم هذه الحدود في إطار الواقع الجيولولتيكي القائم بينها . ففي هذه الحالة ، يمكن أن يرقى هذا الاعتراف إلى مرتبة الاعتراف القانوني de jure recognition . ومن ناحية أخرى ، فإن تعارض هذه الحدود مع المتطلبات والمصالح المكانية ، يجعل من أمر تحريكها بالقوة أو الاتفاق أمراً وارداً ، لا يستوجب الدهشة أو اللوم .

ومن خلال هذا المنظور القانوني - المكاني ، يمكن وصف الحدود العربية الحالية بأنها حدود حية living boundaries ، لم تصل بعد إلى حالة الثبات والاستقرار ، التي تميز عادة ما يعرف بالحدود الميتة dead boundaries<sup>(٣٢)</sup> .

وليس أدل علي عدم ثبات هذه الحدود الموروثة واستقرارها ، سوى تعدد قضايا النزاع حولها بين الدول العربية بعضها وبعض ( شكل ٤ ) ، حتي انه قد يصعب علي



شكل (٤)

منطقة النزاع حول الحدود العربية المشتركة

المصدر : الخريطة من عمل الباحث اعتمادا على المعلومات الواردة في المصادر التالية :

- Boustani, R. & Fargues, Ph.; op. cit ., pp. 24 - 26 .

- Blake, G. & Schofield, R. (eds.) ; Boundaries and State Territory in the Middle East & North Africa \_ MENAS Press Ltd., 1987, pp. 24 - 53

- المساحة العسكرية (الرياض)، خريطة المملكة العربية السعودية. - مقياس ١/١٠٠٠٠٠٠

المرء أن يعين حدودا في هذه المنطقة لاثير نزاعا ظاهرا كان أم باطنا . فهناك نزاع حدودي بين المغرب والجزائر أوقعهما في حرب خلال الستينيات . كما أن بين المغرب وموريتانيا فضاء صحراويا متنازع عليه . وبين تونس والجزائر ، كما بين مصر والسودان خلافا حدوديا ساكنا ، يتفجر بين فترة وأخرى . أما الصومال فلها مطالب في جيبوتي تتجاوز الحدود إلى منطقة السيادة بأسرها . ولم يخلو المشرق العربي أيضا من قضايا الحدود ، كما هو الحال بين السعودية واليمن ، وبين السعودية وقطر ، وبين العراق والكويت . وهناك خلافا حدوديا مؤجلا بين سوريا ولبنان ، لحين فض اشتباك السيادة بين البلدين ، حيث مازالت سوريا ترفض تبادل البعثات الدبلوماسية مع لبنان ، حتي لا يمثل ذلك اعترافا بانفصال لبنان عنها .

### ثانيا : البعد الزمني - المكاني :

يشمل مجال هذا البعد ، دراسة الحدود العربية الحالية - بوصفها حدودا سابقة - في اطار المظهر العام للأرض ، وذلك للتعرف علي خصائصها المكانية التي تساعد علي اثاره نزاعات الحدود داخل المنطقة العربية . ويمكن حصر أهم هذه الخصائص فيما يلي :

١ - الخصائص المرفولوجية : تظهر الحدود السياسية العربية في مجملها علي هيئة خطوط مستقيمة ، كما لو كانت قد رسمت بالمسطرة . وعادة لا تعبر هذه الحدود الخطية linear إلا عن القوة النسبية relative power للدول التي تفضل بينها (٣٣) ، ودون مراعاة لظروف المظهرين الطبيعي والحضاري للأرض التي تمر بها . فكل الذي كان يعني القوي الأوروبية التي قامت بتعيين هذه الحدود ، هو تحديد مناطق نفوذها في اطار ما يسمح به التوازن القائم بينها . ومن أجل ذلك ، جاء اختيارها لحدود الخط المستقيم straight - line boundaries ، التي تتبع عادة خطوط الطول والعرض ، وأحيانا تتبع محيط دائرة مرسومة من نقطة معلومة ، كبعض حدود الكويت التي عينتها الاتفاقية البريطانية - العثمانية عام ١٩١٣ . المهم

أن هذه الخطوط ترسم اعتباطيا علي الخرائط ، دون اعتبار لموضعها علي الأرض .  
ولذا ، فهي خطوط وهمية shadowy lines بكل معنى الكلمة .

ولاشك أن قلة المعالم الطبوغرافية البارزة في المنطقة العربية والتي يمكن اتخاذها كمواقع مرجعية reference points للحدود ، تعد أيضا من العوامل المهمة التي ساعدت علي سيادة نمط الحدود الهندسية geometrical boundaries في هذه المنطقة . وترجع قلة المعالم الطبوغرافية في المنطقة العربية إلي انتظام السطح وسيادة ظروف الجفاف .

فالسطح في المنطقة العربية يميل بصفة عامة إلي الانتظام والتجانس uniformity الفزيوغرافي ، الذي نادرا ما تقطعه تضاريس بارزة . وتعود هذه الظاهرة إلي أن الهضاب تعد من أكثر الأشكال التضاريسية انتشارا ، حيث تشغل مساحات واسعة ، تمتد من الخليج شرقا إلي المحيط غرباً . وما هذه الهضاب في الأصل إلا هضبة واحدة ، شطرها أخدود البحر الأحمر إلي هضبتين كبيرتين ، هما هضبة شبه جزيرة العرب شرقا وهضبة شمالي إفريقيا غربا .

وقد أدي عامل انتظام السطح المقترن بالجفاف إلي سهولة تحرك الرياح فوق الهضاب ، وزيادة طاقتها في نحت وتفتيت الصخور corrasion ، وإزالة كثير مما كان يحتمل وجوده من أشكال تضاريسية بارزة فوق هذه الهضاب ، التي باتت بالتقادم أقرب إلي السهول التحتائية منها إلي الهضاب العالية .

وباستثناء الأودية وبعض الأحواض و الحافات المحيطة بها ، فإن جل الظواهر التضاريسية البارزة - كالسلاسل الجبلية والسهول والأغوار - تتركز علي هوامش الهضبتين العربيتين الكبيرتين وليس في داخلهما . ومن هنا ، فهي لا تشكل حواجز وفواصل بين الدول العربية وبعضها البعض بقدر ما هي كذلك بين المنطقة العربية ودول الجوار غير العربية .



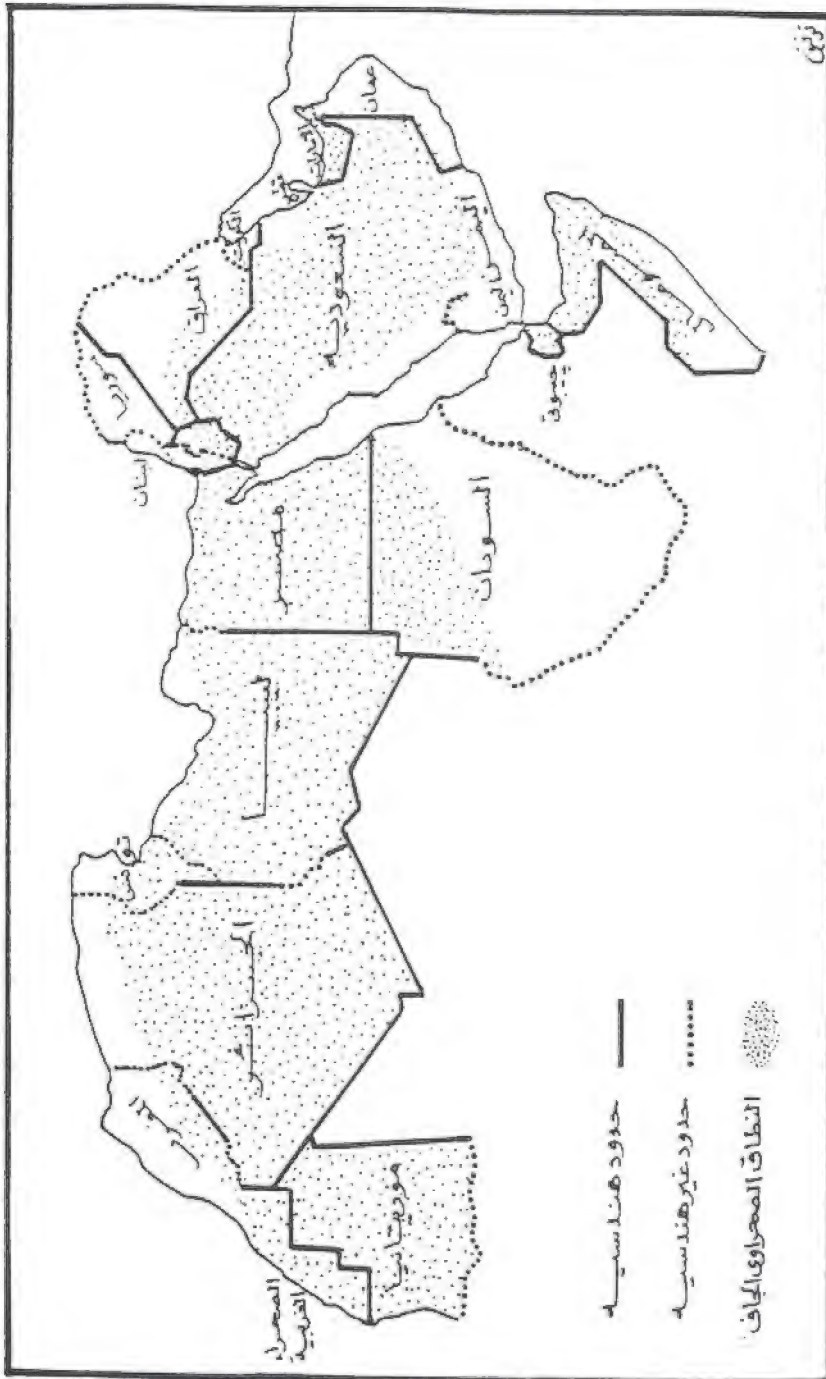
وعلي ذلك، يمكن القول بأن مسرح الحدود العربية يتألف في مجمله من سطح مستو، يكاد يخلو من المعالم البارزة conspicuous features، التي كان من الممكن أن تستند إليها الحدود الفاصلة بين الدول العربية، فتستمد منها الوضوح والثبات، وكفاءة في الفصل والاعاقة. ومع ذلك، فحين توفرت ظاهرات تضاريسية بارزة نسبيا في شمالي المشرق العربي، كالأنهار والجبال والأغوار، نجد أن الحدود السياسية في هذا الجزء لم تتقيد بها إلا قليلا، كاستناد الحدود السورية- اللبنانية في بعض قطاعاتها إلى قمم وأقدام جبال لبنان الشرقية وجبل الشيخ، وتمشى الحدود الأردنية - الفلسطينية مع خط الوسط في وادي عربة والبحر الميت ونهر الأردن. وتجاهل الظاهرات التضاريسية الواضحة في هذا الإقليم، أمر ليس بغريب علي حدود من صنع القوي الأوروبية وإرثها.

وكما أدى انتظام السطح إلى غياب الحدود الفيزيوغرافية physiographic boundaries، فإن سيادة ظروف الجفاف في المنطقة العربية لعبت دورا مهما في قلة المعالم الحضارية، التي تصلح كمواقع مرجعية للحدود السياسية.

فامتداد المنطقة العربية بين دائرتي العرض ٢° جنوبا، ٣٠° - ٣٧° شمالا، أدى إلى وقوع معظمها في نطاق الصحاري المدارية، التي تتميز بقلة الأمطار، خاصة في الأجزاء الداخلية التي تكاد تخلو من الأمطار، والتي تشمل الصحراء الكبرى الإفريقية والصحراء العربية وامتدادها الشمالي في بادية الشام. وتشير التقديرات إلى أن ما يقرب من ٨٥٪ من مساحة المنطقة العربية يدخل في نطاق الأراضي الشديدة الجفاف (٣٤).

وقد أدت سيادة ظروف الجفاف في المنطقة العربية (شكل ٥)، إلى اتساع نطاق الأراضي العديدة القدية، التي يكاد يخلو معظم أجزائها من المظاهر والمعالم الحضارية. وعادة لا تكون هناك حاجة إلى تعليم خط الحدود في مثل هذه الأراضي القفر ولو بصف من الأحجار (٣٥). ويلاحظ أن معظم الحدود العربية قد تم تعيينه





قبل ظهور البترول ، الذي أضفى علي معظم أراضي الصحراء العربية قيمة ، لم تكن تتمتع بها من قبل . وعدم تمييز الحدود علي الأرض ، يجعلها أكثر عرضة للخلاف وإثارة للنزاع بين الأطراف المشتركة فيها . وفي الوقت نفسه ، فإن غياب الحدود المميزة بوضوح علي الأرض العربية ، يحملنا علي الاعتقاد بأن الفواصل القائمة بين الدول العربية أقرب إلي المناطق الحدية الفضفاضة *frontiers* منها إلي الخطوط الحدية الدقيقة *boundaries* ، وهو الأمر الذي يساعد علي إثارة الخلافات والنزاعات بين الدول العربية حول الحدود .

وهكذا ، يمكن القول بأن قلة المعالم الطبوغرافية البارزة والتي يمكن أن ترتكز إليها الحدود السياسية في المنطقة العربية ، قد قللت من درجة وضوح *incisive* هذه الحدود وثباتها *stable* ، وهو الأمر الذي يمكن أن يجعلها مثارا للخلاف وموضعا للنزاع . فهي لا تشكل حواجز مرئية *visible* وفواصل ملموسة *langible* يمكن أن يترتب علي جوانبها أوضاع مادية ومعنوية لا يمكن تجاهلها .

وعلي ذلك ، فإن شيوع الحدود الهندسية في المنطقة العربية ، أمر يناسب تماما ظروف هذه المنطقة التي تعاني من فراغ طبوغرافي نسبي ، لا يستلزم توجيه الحدود توجيهها دقيقا . ومع شيوع الحدود الهندسية بكل ما تجسده من وهم وخيال ، تصبح مسألة تعديل الحدود السياسية العربية أمرا واردا ، لا يستوجب الدهشة أو اللوم . فالحدود التي يستعصي تمييزها علي الأرض ، لن يكون هناك أسهل من تعديلها علي الخرائط . ولعل تركيز الخطاب القومي العربي علي عدم مصداقية الحدود العربية-العربية والدعوة إلي إزالتها ، ربما يستمد بعض مبرراته من الطبيعة المصطنعة *artificial* التي تتسم بها هذه الحدود .

**١- الخصائص الإثنية :** يشكل مسرح الحدود العربية إقليما متجانسا من حيث التكوين الإثني *ethnic composition* ، أو ما يعرف أحيانا باسم التكوين العرقي أو القومي . ويستخدم هذا المصطلح في العلوم الاجتماعية للإشارة إلي جماعة

بشرية يشترك أفرادها في اللغة والدين والملامح الجسمانية وأي سمات أخرى مميزه (٣٦).

ويمكن القول، بأن الغالبية العظمى من سكان المنطقة العربية، البالغ عددهم أكثر من مائتين وثلاثين مليون نسمة (١٩٩٢)، ينتمون إلى المجموعة المعروفة باسم سلالة البحر المتوسط. وتتفرع هذه المجموعة الرئيسة إلى مجموعتين ثانويتين هما: المجموعة السامية، وتتركز في القسم الآسيوي من المنطقة العربية، والمجموعة الحامية التي ينتمي إليها معظم سكان القسم الإفريقي. ويتحدث غالبية السكان باللغة العربية كلغة أصلية (٨٠٪)، ويدين أغلبهم بالإسلام دينا (٩٤، ٤٪) وبالسنّة مذهبا (٨٥٪) (٣٧).

وفي ظل هذا التجانس الذي يعتمد علي اللغة والدين والسلالة، كان من الطبيعي ألا يكون للحدود الإثنية ethnographic boundaries أي وجود من أي نوع داخل المنطقة العربية، باستثناء الحدود العربية - الاسرائيلية، التي يحتم الأمر الواقع النظر إليها علي أنها جزءا من الحدود الخارجية العربية مع دول الجوار الآسيوية.

وبعبارة أخرى، فإن هذا التجانس يعني استبعاد المعيار الإثني ethnic criteria تماما من المعايير التي رسمت بمقتضاها الحدود السياسية في المنطقة العربية. ومن هنا، يمكن القول بأن هذه الحدود تفتقد واحدا من أكثر المعايير ملائمة لتعيين الحدود الدولية (٣٨)، التي يأتي علي رأس وظائفها، القيام بالفصل بين الشعوب المتباينة في خصائصها الإثنية، خاصة اللغوية منها.

فاللغة ليست مجرد أداة للتواصل والتخاطب بين الأفراد، ولكنها أيضا وعاء للثقافة، وغط للتفكير ومخزن للتراث (٣٩). ولذلك يشار عادة إلي المعيار اللغوي علي أنه من أكثر المعايير الإثنية ملائمة لرسم الحدود الدولية (٤٠)، التي تبدو من هذا

المنظور كحواجز تفصل بين شعوب متباينة في الثقافة أو الحضارة culture ، أى في طريقة الحياة<sup>(٤١)</sup> . ولما كانت اللغة تعد من أكثر المعايير التي يستند إليها التجانس الإثني بين الشعوب العربية ، لذا فإن الحدود التي تفصل بين هذه الشعوب حدودا ليس لها مدلول ثقافي (شكل ٦) .

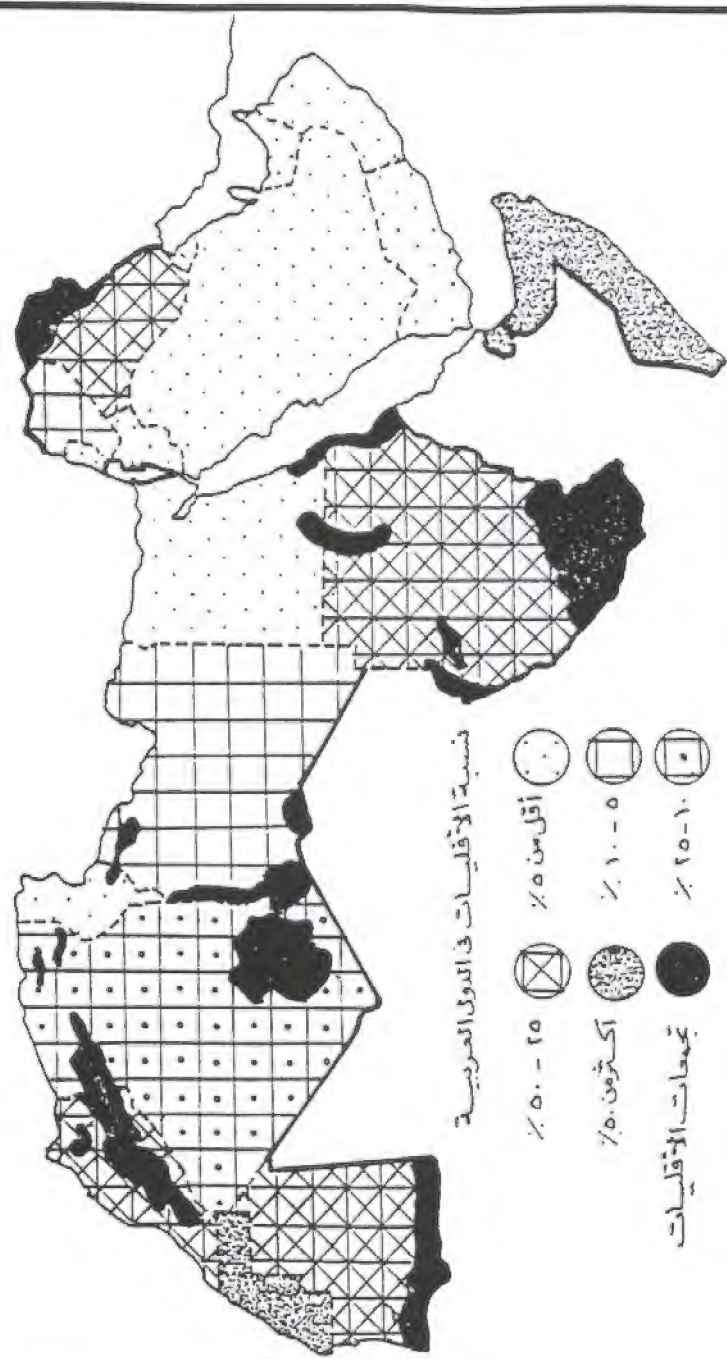
وعلي ذلك ، ففي ظل هذا التجانس الإثني أو العرقي الواضح بين شعوب المنطقة العربية ، وما يمكن أن ينطوي عليه من تشابه في النظم الاجتماعية والسياسية ، فإنه يمكن القول بأن الحدود التي تفصل بين الدول العربية بعضها وبعض لا تشكل حقيقة مادية أو معنوية راسخة ، تبعث علي التسليم أو الاحترام ، ولا شك أن مثل هذه الحدود الضاربة في الاصطناع والخيال ، تشكل محرضا جيدا علي النزاع ، وذلك لسهولة تحريكها ، سواء بالقوة أو الاتفاق .

xxxx

ثاني

شكل (٦)

التكوين الإثني - اللغوي وعلاقته بالحدود العربية المشتركة



- Source: Boustani, R. & Fargues, Ph ; op. cit ., p. 34



## (المبحث الثاني)

### المدخل الزمني من منظور خاص :

#### حالة حدود السعودية - الإمارات

تمهيد

تقوم دراسة هذه الحالة علي افتراض مؤداه أن ثمة نزاعا غير معلن بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة حول الحدود المشتركة بينهما . ويكمن هذا النزاع في أن حكومة الإمارات تري أن المملكة قد استغلت قوتها النسبية في فرض الحدود الحالية عليها بموجب اتفاق عام ١٩٧٤ ، بينما تري المملكة أن هذه الحدود التي لا تحظى بقبول الإمارات هي بمثابة تصحيح للحدود السابقة - antece dent boundaries علي تكوين دولة الإمارات ، التي فرضتها بريطانيا من جانب واحد عام ١٩٥٥ ، ولم تراع في تعيينها الحد الأدنى لمطالب السعودية المكانية في شرقي شبه الجزيرة العربية .

وبعبارة أخرى ، فإن الحدود الحالية تمثل من وجهة نظر الإمارات وضعاً قانونياً status juris مفروضاً عليها من جانب السعودية ، لأنها قامت علي أنقاض حدود اكتسبت بالتقادم (١٩٥٥ - ١٩٧٤) قدراً معقولاً من القبول والاعتراف . وعلي الجانب الآخر ، فإن السعودية ظلت منذ عام ١٩٥٥ علي موقفها الرافض لفكرة التسليم بالحدود السابقة الواقعية ، التي لا تنسجم مع مطالبها المكانية التاريخية . وقد زاد اصرار السعوديون علي الرفض بعد انسحاب بريطانيا من المنطقة عام ١٩٧١ ، وتحول ميزان القوة الإقليمية لصالحهم . وقبل الخوض في تفاصيل هذه الحالة ، يجب التأكيد علي أن الضرورة ستحتّم تناول الحدود السعودية - القطرية والسعودية - العمانية في سياق تناول الحالة موضوع الدراسة .



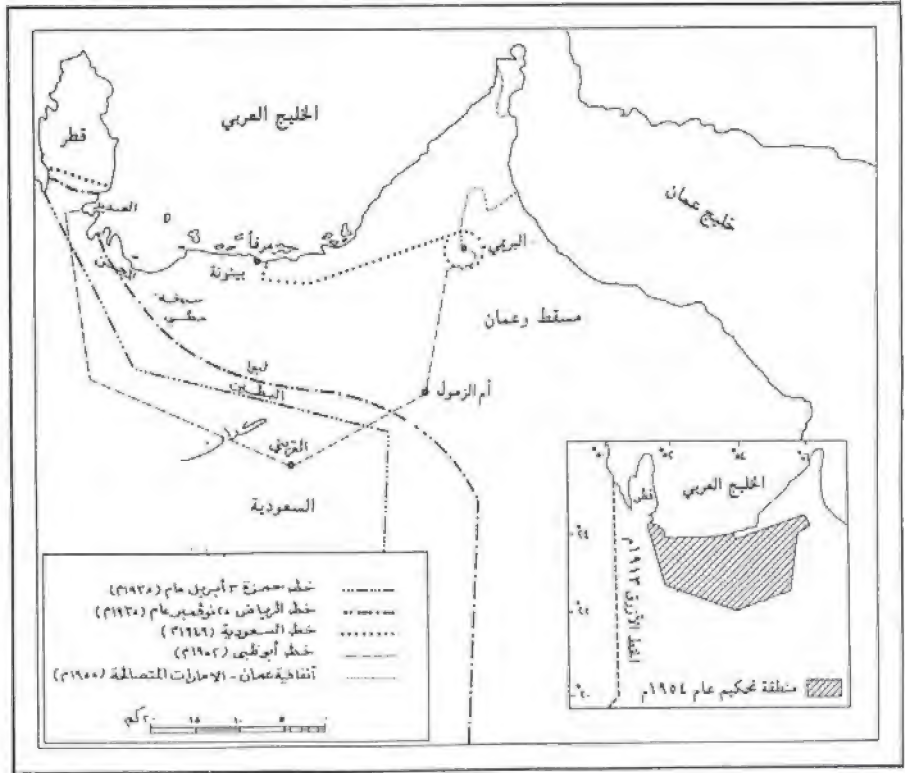
## أولاً : الحدود السابقة (شكل ٧):

يمكن القول بأن الاهتمام الحقيقي بتعيين حدود واضحة ودقيقة بين إمارة أبوظبي والسعودية يعود إلى عام ١٩٣٤ ، حين قامت الحكومة الأمريكية - نيابة عن إحدى الشركات العاملة في مجال التنقيب عن البترول في الأراضي السعودية - بسؤال الحكومة البريطانية عن الحدود الفاصلة بين مناطق النفوذ السعودي والبريطاني في شرقي شبه الجزيرة العربية<sup>(٤٢)</sup> .

ولما كان الرد البريطاني قد تضمن الإشارة إلى الخط الأزرق الذي اقترته الاتفاقية الموقعة بين بريطانيا والدولة العثمانية في ٢٩ يوليو ١٩١٣ - الذي يسير مع خط الطول ٢٢ - ٥٠ شرقاً من نقطة تبدأ علي شاطئ خور العقير في اتجاه الجنوب حتي دائرة العرض ٢٠ شمالاً - فقد بادرت الحكومة السعودية في ٢٠ يونيو ١٩٣٤ بإعلان عدم اعترافها بهذا الخط كحد لممتلكاتها ، « التي تشمل كل القبائل التي تعيش بين مراكز الاستقرار الساحلية »<sup>(٤٣)</sup> .

**خط حمزه :** وفي أعقاب فشل المفاوضات البريطانية - السعودية في عام ١٩٣٤ لتعيين الحدود القطرية - السعودية ، طلبت الخارجية البريطانية من الجانب السعودي تحديد مطالبه<sup>(٤٤)</sup> . ورداً علي ذلك ، قامت السعودية في مذكرتها المؤرخة في ٣ / ٤ / ١٩٣٥ بتحديد مطالبها في شرقي شبه الجزيرة العربية وجنوبها ، وذلك في إطار خط الحدود المعروف باسم (خط حمزه) Hamza line أو الخط الأحمر .

وهذا الخط الذي يمتد من قطر علي الساحل الشرقي لشبه الجزيرة حتي عدن علي ساحلها الجنوبي هو خط هندسي ، يستند إلي خطوط الطول ودوائر العرض ، وتشير المصادر المتاحة إلي أن المعيار الذي اعتمد عليه السعوديون في تعيين هذا الخط هو معيار الولاء القبلي<sup>(٤٥)</sup> . فوفقاً للادعاءات السعودية في ذلك الوقت ، فإن هذا الخط يضم المناطق التي تتركز فيها دير (جمع ديرة) القبائل التي تدين لها بالولاء



- شكل (٧) مطالب السعودية وبريطانيا (أبو ظبي) بشأن الحدود في شرقي شبه الجزيرة العربية
- المصدر : جون ولينكسون. حدود الجزيرة العربية. قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء. القاهرة، مكتبة مدبولي. ١٩٩٣م، ص ٣٠٥.
- Kelly , J.; Eastern Arabian Frontiers , London : Faber & Faber, 1964.p., ..

وتدفع لها الزكاة، كقبائل : المرة والمناصير وبني ياس وبني قتب ونعيم<sup>(٤٦)</sup> . وثمة اتفاق علي أن الولاء القبلي كان هو دليل السيادة في ذلك الوقت<sup>(٤٧)</sup> . والجدير بالملاحظة، أن المذكرة السعودية قد أولت خط الحدود، الممتد عند قاعدة شبه جزيرة قطر وغربي ابو ظبي اهتماما كبيرا، تجلي في دقة الرصف وشموليته لكافة أجزاء الخط في هذا القطاع .

**خط الرياض :** وعلي الرغم من تأكيد السعودية علي أن خط حمزه يمثل الحد الأدنى لمطالبها المشروعه<sup>(٤٨)</sup> ، إلا أن الحكومة البريطانية بادرت علي الفور برفض هذا الخط رفضا قاطعا، بزعم مغالاة السعودية في مطالبها الاقليمية، التي امتدت لتشمل واحة ليوا، وهي المعروفة بأنها الموطن الأصلي للأسرة الحاكمة في أبو ظبي<sup>(٤٩)</sup>

وبالإضافة إلي ذلك، فإن هذا الخط يتيح للسعودية ضم قطاعا من جنوبي شبه جزيرة قطر، يشمل خور العديد . كما رفضت الحكومة البريطانية الاعتراف بالولاء القبلي كمعيار للسيادة علي هذه المناطق، سواء لأن الولاء قابل للتحويل أو لأن جباية الزكاة لا تزيد عن كونها «ثمن تدفعه القبائل نظير حصولها علي الأمان من آل سعود»<sup>(٥٠)</sup> .

وتأكيدا لهذا الرفض، قامت الحكومة البريطانية في ٢٥ نوفمبر ١٩٣٥ بعرض اقتراح بخط حدود جديد، عرف بخط الرياض Riyadh line . وبموجب هذا الخط، تكون بريطانيا قد تنازلت عن تمسكها بالخط الأزرق كفاصل بين مناطق نفوذها وبين أراضي الدولة السعودية، بوصفها السلطة التي خلفت الدولة العثمانية في هذه المنطقة . فقد اعترفت بريطانيا بموجب هذا الخط ببعض مطالب آل سعود في غربي ابو ظبي، خاصة فيما يتعلق بسيادتهم علي ديرة قبيلة المره . وفي الوقت نفسه، حرصت بريطانيا علي ألا يكون لآل سعود موطن قدم داخل شبه جزيرة قطر أو منفذ بحري إلي الشرق منها، وذلك «لا اعتبارات جغرافية سياسية»<sup>(٥١)</sup> .

**خط عام ١٩٤٩:** وقد رفضت الحكومة السعودية خط الرياض رفضاً قاطعاً كأساس لتعيين الحدود بينها وبين مناطق النفوذ البريطاني في مشيخات الساحل العماني وقطر وسلطنة مسقط وعمان .

وقد ظلت مشكلة الحدود معلقة خلال سنوات الحرب الثانية وفي أعقابها حتي عام ١٩٤٩ ، حين اكتشف البترول في مشيخات الساحل العماني بواسطة «شركة زيت استثمار الساحل المتصالح» البريطانية ، والتي بادرت بادخال منطقة البريمي في نطاق عملياتها . وقد ازداد الموقف تعقيدا بعد قيام شركة الزيت العربية الامريكية (Aramco) - العاملة في الأراضي السعودية - بوضع هذه المنطقة أيضا في نطاق عملياتها ، وما اعقب ذلك من احتجاج بريطانيا علي قيام شركة أرامكو بالتنقيب عن البترول في منطقة «تخضع لحاكم أبوظبي وسلطان مسقط» (٥٢).

وفي ظل هذه التداعيات ، استؤنفت مفاوضات الحدود مرة أخرى ، والتي عرضت خلالها السعودية تصورا جديدا لخط الحدود الفاصل بينها وبين كل من أبوظبي وقطر ، وكان ذلك بتاريخ ١٤ أكتوبر عام ١٩٤٩ .

وبموجب هذا الخط الجديد ، فإن مطالب السعودية تشمل كل المنطقة الساحلية الممتدة إلي الغرب من مرفأ ، بما في ذلك <sup>بما لحق</sup> مسطقتي البينونه والمجن وواحة ليوا . كما تشمل الادعاءات السعودية منطقة واحات البريمي ، حيث لم تعترف الحكومة السعودية بأي سيادة عليها من جانب سلطان مسقط أو شيخ أبوظبي أو غيره من شيوخ الساحل العماني ، حيث إنها تضم قبائل تدين بولائها للسعودية (٥٣) . ومن ناحية أخرى ، يضم هذا الخط إلي الأراضي السعودية قطاعا كبيرا من جنوبي شبه جزيرة قطر ، بما فيه خور العديد المتنازع عليه بين قطر وأبوظبي .

**خط عام ١٩٥٢:** وقد رفضت الحكومة البريطانية هذه المطالب السعودية التي تشمل ما يقرب من أربعة أخماس مساحة أبوظبي ، وذلك بزعم أنها جاءت متناقضة

مع الخط الذي سبق أن اقترحته عام ١٩٣٥ والذي عرف بخط حمزه . كما أعربت عن عدم اقتناعها «بالسيطرة الفعلية» كمبرر لمطالبتها بهذه الأراضي المتنازع عليها ، وأن عليها تقديم أدلة تفصيلية تؤيد ادعاءاتها شرق الخط الأزرق <sup>(٥٤)</sup> .

وفي ٢٨ يناير عام ١٩٥٢ ، استأنف الجانبان مفاوضاتهما حول الحدود البرية في الدمام ، بحضور أمير قطر وشيخ أبوظبي . وفي اليوم الثاني للمؤتمر ، اقترح الأول لحدوده مع السعودية خطاً يبدأ من الطرف الغربي لشبه جزيرة قطر ، من نقطة تبعد ثمانية كيلومترات إلى الشمال من (سلوي) ، ثم يتجه منها إلى أقصى نقطة غربية لخور العديد . أما شيخ أبوظبي ، فقد عرض في اليوم الثالث خطاً لحدوده الجنوبية والغربية <sup>(٥٥)</sup> ، يبدأ من أم الزمول (٣٢ - ٢٢ شمالاً ، ١٧ - ٥٥ شرقاً) في أقصى الشرق ، ثم يمتد علي استقامته نحو الجنوب الغربي إلى القرينى (٢٢ - ٠٤ شمالاً ، ٥٠ - ٥٣ شرقاً) ، ومنها علي خط مستقيم إلى الشمال الغربي حتي نقطة تقع عند تقاطع دائرة العرض ٤٧° - ٢٢° شمالاً وخط الطول ٣٣° - ٥١° شرقاً . ومن هذه النقطة ، يمتد الخط علي استقامته إلى أن يلتقي بالحد الذي طالب به أمير قطر . ووفقاً لهذا المطلب ، تدخل مناطق كدان وواحة ليوا وسبخة مطي والمجن ضمن حدود أبوظبي ، التي لا تسمح في الوقت نفسه بأن يكون للسعودية منفذاً بحرياً إلى الشرق من شبه جزيرة قطر .

وقد أيد الوفد البريطاني في هذا المؤتمر مطالب أبوظبي ببعض الحجج ، لعل من أهمها ، أن قبيلة بني ياس هي التي تسكن المنطقة الواقعة شرق سبخة مطي ، تقوم بدفع أموال الزكاة لشيخ أبوظبي ، فضلاً عن اعتناقها للمذهب المالكي ، وبالتالي فهي لا يمكن أن تكون تابعة لآل سعود <sup>(٥٦)</sup> .

والجدير بالملاحظة كما أشارت بعض المصادر ، أن مؤتمر الدمام لم يناقش أية مقترحات تتعلق بحدود البريمي ، وأن الأمر قد اقتصر علي رفض السعودية للادعاء البريطاني القائل بأن هذه المنطقة تتبع أبوظبي ومسقط <sup>(٥٧)</sup> .



**خط عام ١٩٥٥ :** انفض مؤتمر الدمام دون حسم مسألة الحدود، وذلك بعد رفض السعودية لمقترحات قطر وابوظبي، بل ورفضها الاقتراح البريطاني الخاص باتخاذ «خط حمزه» أساسا لمواصلة المفاوضات ، بحجة أنها لم تعد ملزمة به ، لأنه لايفي بكل مطالبها في الأراضي التي لها حق مشروع فيها (٥٨).

ومنذ تأجيل المفاوضات إلي أجل غير مسمي ، تصاعدت حدة الاتهامات والاحتجاجات المتبادلة بين الحكومتين السعودية والبريطانية بشأن المناطق الحدية المتنازع عليها ، خاصة منطقة البريمي ، التي وصل الأمر فيها إلي حد الاشتباك المسلح بين قوات سلطان مسقط الخاضعة للقيادة البريطانية ، وبين القوة العسكرية التابعة لتركبي بن عطيشان ، الذي عينته السعودية عام ١٩٥٢ أميرا للبريمي (٥٩).

وحسما لهذه الخلافات ، اتفق الطرفان في ٣٠ يوليو عام ١٩٥٤ علي أن يقوم بينهما تحكيم فيما يختص بالسيادة علي منطقة البريمي والنزاع علي الحدود المشتركة بين السعودية وابوظبي ، وذلك فيما بين الخط الذي طالبت به الحكومة السعودية عام ١٩٤٩ والخط الذي طالب به شيخ ابوظبي عام ١٩٥٢ (أنظر شكل ٧).

ولكن سرعان ما فشلت مهمة هيئة التحكيم الدولية ، بعد انسحاب ممثل الحكومة البريطانية منها في ١٢ سبتمبر عام ١٩٥٥ ، احتجاجا علي نقض الحكومة السعودية لاتفاقية التحكيم ، بزعم انها قامت برشوة شيوخ وأهالي القبائل في منطقة البريمي للتأثير عليهم والعبث بولائهم التقليدي (٦٠) . وعلي اثر ذلك ، قامت بريطانيا في ٢٦ اكتوبر عام ١٩٥٥ ، باحتلال منطقة البريمي باسم سلطان مسقط وشيخ ابوظبي وطرده القوات السعودية منها . كما أعلنت الحكومة البريطانية خطا جديدا للحدود ، يطابق بصفة عامة خط الرياض (٦١) ، باستثناء القطاع القريب من قاعدة شبه جزيرة قطر ، الذي يطابق الخط الذي اقترحه شيخ ابوظبي عام ١٩٥٢ . وفي الوقت نفسه ، أعلنت الحكومة البريطانية عن خط الحدود الذي تمخضت عنه اتفاقية عمان والإمارات المتصالحة (١٩٥٥) ، والذي يفصل بين سلطنة عمان وابوظبي علي

أساس تبعية القبائل<sup>(٦٢)</sup> ، وهو المعيار الذي طالما رفضته بريطانيا كدليل للسيادة .  
وبموجب هذا المعيار ، تم تقسيم البريمي بين مشيخة ابوظبي وسلطنة مسقط ، وذلك  
علي أساس تبعية قبائل بني كعب والنعيم وآل بوشامس للسلطنة .

### ثانياً : الحدود الحالية :

وفور اعلان بريطانيا من جانب واحد تعيين الحد الفاصل بين ابوظبي والسعودية ،  
واحتلال واحة البريمي ووضعها تحت سيادة ابوظبي ومسقط ، تقدمت السعودية  
بمذكرة احتجاج إلى الأمم المتحدة بتاريخ ٢٦ أكتوبر عام ١٩٥٥ ، حملت فيها  
الحكومة البريطانية مسئولية فشل هيئة التحكيم في مهمتها بغرض تحويل قضية  
البريمي إلى قضية نزاع مسلح<sup>(٦٣)</sup> .

كما تقدمت بمذكرة احتجاج إلى الحكومة البريطانية بتاريخ ٢٨ أكتوبر عام  
١٩٥٥ ، أكدت فيها عدم اعترافها بالقرار الذي اتخذته بريطانيا من جانب واحد  
بشأن تعيين الحدود بينها وبين ابوظبي<sup>(٦٤)</sup> . كما أكدت السعودية علي لسان الملك  
سعود في ١٢ ديسمبر عام ١٩٥٥ ، عزمها علي استعادة البريمي بالطرق  
الدبلوماسية ، التي ظلت علي مدي ٢٥٠ عاماً جزءاً لا يتجزأ من المملكة  
السعودية<sup>(٦٥)</sup> .

ورغم تعدد المبادرات السياسية لتسوية مشكلات الحدود بين السعودية ومناطق  
النفوذ البريطاني في المنطقة ، إلا أن كل هذه الجهود قد باءت بالفشل ، بما في ذلك  
الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة لحمل بريطانيا علي التخلي عن البريمي  
وتسليمها إلي السعودية .

وطوال مدة بقاء بريطانيا في المنطقة ، لم تقدم المملكة السعودية علي إجراء أي  
تعديل من جانب واحد علي حدودها الشرقية وفقاً لمطالبها المكانية ، وذلك في ظل  
الاختلال الواضح في ميزان القوة لصالح بريطانيا .

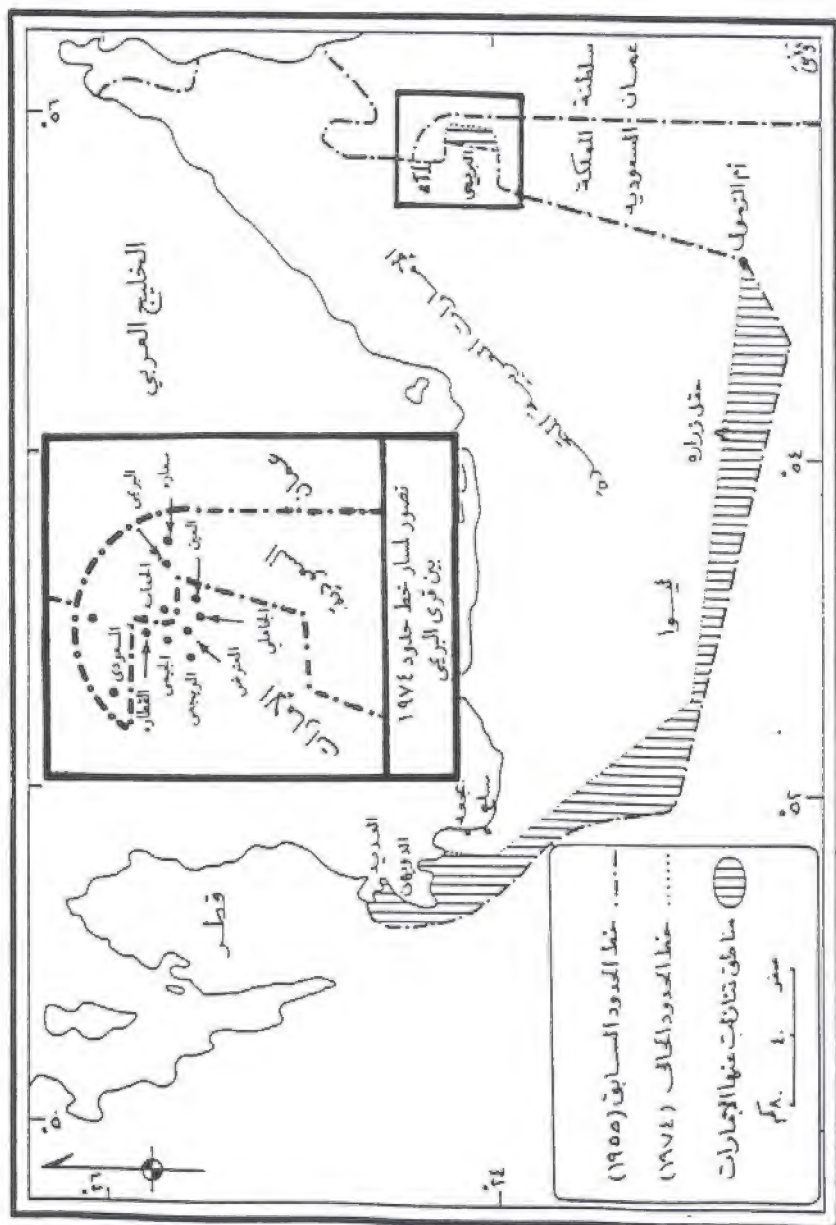
وحفاظا علي توازن القوي في المنطقة، شكلت بريطانيا في أواخر الستينيات اتحادا من الإمارات والمشيخات المتصالحة، وذلك لسد الفراغ الذي سيترتب علي انسحابها من منطقة الخليج. وبالطبع، فلقد كانت مشيخة ابوظبي بحدودها المتنازع عليها أول المنضمين لهذا الاتحاد، الذي أصبح نواة لدولة الامارات العربية المتحدة، التي أعلن عن قيامها في الثاني من ديسمبر عام ١٩٧١، أي فور اتمام الانسحاب البريطاني.

وبناء علي مطالبها المكانية فيما وراء حدودها المشتركة مع ابوظبي، علقت الحكومة السعودية اعترافها القانوني بالدولة الجديدة علي إعادة تنظيم هذه الحدود الموروثة وتعيينها، بما يحقق هذه المطالب.

وفي يوم ٢١ اغسطس عام ١٩٧٤م وهو الموافق ٤ شعبان عام ١٣٩٤ هـ، أعلن عن اتفاق الجانبان علي تعديل خط الحدود القائم بينهما، والذي عينته بريطانيا من جانب واحد عام ١٩٥٥. ووفقا لمعلومات الباحث، فإن تفاصيل هذا الاتفاق لم تعلن بصفة رسمية حتي الآن، سواء من الجانب السعودي أو من الجانب الإماراتي، وذلك علي الرغم من أن النظام الأساسي للدولة الاتحادية يقضي بنشر هذا الاتفاق في الجريدة الرسمية<sup>(٦٦)</sup>.

ويتبين من خريطة طبعتها المساحة العسكرية السعودية (ملحق رقم ١) في مطلع الثمانينيات، أن الاتفاقية الجديدة قد شملت بالتعديل الحدود الغربية والجنوبية والشرقية لإمارة أبوظبي (شكل ٨)، التي كانت بريطانيا قد انفردت بتعيينها من جانب واحد عام ١٩٥٥.

وبصفة عامة، نستطيع القول بأن الخط الذي عينته اتفاقية عام ١٩٧٤ يكاد يتطابق مع الخط الذي طالبت به السعودية في ٣ ابريل عام ١٩٣٥ والذي يعرف بخط حمزه أو الخط الأحمر، كما يتطابق مع الخط الذي طالبت به في ١٤ أكتوبر عام ١٩٤٩ وذلك في قطاع منطقة البريمي.



شكل (٨)

الحدود السابقة والحالية بين الإمارات والسعودية

ومن قراءة خريطة المساحة العسكرية السعودية ، نستطيع أن نتبين بداية هذا الخط من نقطة علي ساحل المجن ، شرق خور الدويهن . وهي نقطة تقع تقريبا عند تقاطع دائره العرض ١٥ - ٢٤ شمالا وخط الطول ٣٨ - ٥١ شرقا . ومن هذه النقطة ، يمتد الخط علي استقامة جنوبا بمسافة ٣٠ كيلو متراً تقريبا ، ثم يتجه علي استقامة أيضا نحو الجنوب الشرقي ماراً بأراضي سبخة مطي حتي نقطة تقع عند تقاطع دائرة العرض ٠٣ - ٢٣ شمالا وخط الطول ٣٦ - ٥٢ شرقا . ومن هذا الموقع ، يتجه الحد في خط مستقيم شرقا إلي أم الزمول (٣٢ - ٢٢ شمالا ، ١٧ - ٥٥ شرقا) ، ماراً بحقل زراعه وإلي الجنوب من قري واحة ليوا ، التي يزيد عددها علي الخمسين . ومن أم الزمول ، يتجه الحد نحو الشمال - الشمال الشرقي ، مطابقا تقريبا لخط الحدود الذي عيّنته اتفاقية عمان - الإمارات المتصالحة عام ١٩٥٥ ، وذلك حتي يصل إلي نقطة تتقاطع عندها دائرة العرض ٥٤ شمالا ، وذلك لمسافة تبلغ حوالي ٢١ كيلو مترا ، حيث ينحرف نحو الشمال - الشمال الشرقي في خط مستقيم ، ماراً شرق موقع قرية العين (القديمة) . وما أن يتجاوزها ، حتي ينحرف مرة أخرى صوب الغرب في خط مستقيم ليمر شمال قري العين والجاهلي والمعترض ، وكلها الآن مناطق واحياء تابعة لمدينة العين . وما أن يتجاوز المعترض حتي ينحرف تجاه الشمال - الشمال الشرقي ، ماراً إلي الشرق من الجيمي والقطاره ، وإلي الغرب من حماسة . وما أن يتجاوز القطاره ، حتي ينحرف مرة أخرى صوب الغرب في خط مستقيم لمسافة تصل إلي نحو ٢٠ كيلو متراً ، وذلك قبل أن يردد نحو الشرق كجزء من قوس دائرة ، يقدر طول نصف قطرها بحوالي ٢٥ كيلو متراً ، وربما يكون مركزها موقع قرية الجاهلي القديمة . ويمثل هذا القوس الحد الشمالي لمنطقة البريمي .

وكما يظهر من خريطة المساحة العسكرية السعوديه ، فإن خط الحدود يستمر علي هيئة قوس حتي يلتقي بخط الطول ٥٦ شرقا ، الذي يتمشي معه جنوبا ، ليعين الحد الفاصل بين السعوديه وسلطنة عمان .



وإذا صدق هذا الوصف الذي اعتمد علي قراءة الباحث للخريطة السعودية وتركيب خط حدودها علي المظهر العام للأرض ، فإن معني ذلك أن خط الحدود الذي عيته اتفاقية عام ١٩٧٤ ، قد اتاح للمملكة السعودية (شكل ٨) أن تقتطع من غربي الإمارات (ابوظبي) شريطاً أرضياً ، يتراوح اتساعه بين ٢٠-٦٠ كيلومتراً . ويضم هذا الشريط معظم أراضي سبخة مطي ، التي تؤكد بعض المصادر غناها بالبترو (٦٧) . كما يضم هذا الشريط الربع الغربي من واحة ليوا ، وهو الجزء الذي تعتبره المملكة جزءاً من أراضي قبيلة المناصير الموالية لها (٦٨) . ولكن الأهم من كل ذلك ، أن هذا الشريط المقتطع من غربي أبو ظبي يوفر للمملكة السعودية منفذاً بحرياً إلي الشرق من شبه جزيرة قطر ، يزيد طول جبهته علي ١٠٠ كيلو متر .

ويعتقد الباحث ، أن حرص المملكة الشديد علي أن يكون لها منفذاً بحرياً إلي الشرق من قطر ليس له مبرر واضح ، خاصة وأنها تمتلك بالفعل ساحلاً طويلاً نسبياً علي الخليج ، وذلك فيما بين قطر والكويت . ولا نجد تفسيراً لذلك سوي أن المملكة ربما تعد نفسها من الدول المتضررة نسبياً من الناحية الجغرافية ، نتيجة لضعف اتصالها بالبحر المحيط . ومما يدل علي هذا الضعف ، أن نسبة نطاقها البحري إلي نطاقها البري لا تزيد علي ٧ ، ٨٪ ، وهي نسبة منخفضة إذا قيست مثلاً بدولة كسلطنة عمان أو دولة الإمارات ، التي تبلغ فيهما هذه النسبة ٤ ، ٦٧٪ ، ٤ ، ٦٤٪ علي التوالي (٦٩) . كما أن نسبة حدود المملكة البحرية إلي نطاقها البري تبلغ ١ : ٨٨٠ ، في حين أنها تتحسن بشكل واضح لتبلغ ١ : ١٤٣ في السلطنة ، ١ : ٥٧ في الإمارات .

وعلي ذلك ، يمكن القول بأن توسيع النافذة البحرية يمثل أحد المطالب المكانية التي تسعى المملكة إلي تحقيقها من خلال اتفاقيات الحدود مع الدول المجاورة .

كما يتبين من شكل (٨) ، أن خط الحدود الجديد قد اقتطع من جنوبي أبو ظبي شريطاً أرضياً ، يتراوح اتساعه بين ٤-٤٨ كيلو متراً . ويضم هذا الشريط منطقة

البطين وحقل زراره، الذي اشارت بعض المصادر إلى أن المملكة قد تركت أمر استغلاله لآبو ظبي<sup>(٧٠)</sup>.

أما من جهة الشرق، فلم يطرأ تعديل على الحد الذي عيّنته اتفاقية عمان - الإمارات المتصالحة إلا في قطاع منطقة البريمي.

وثمة أجماع بين المصادر المتاحة على أن اتفاقية عام ١٩٧٤ قد أقرت سيادة الإمارات على ست من قري هذه الواحة، التي كانت تتألف في مجموعها من إحدى عشرة قرية. وعلى الأرجح، فإن هذه القري الست هي: القطارة، الجيمي، المعترض، الجاهلي، المويجعي والعين. وجميعها يدخل الآن في الحوز الإداري لمدينة العين.

وكما أشارت بعض المصادر<sup>(٧١)</sup>. فإن الإمارات كانت تبسط سيادتها من قبل (عام ١٩٧٤) على تسع من قري هذه الواحة، والتي تشمل القري الست المشار إليها آنفاً، فضلاً عن ثلاث قري أخرى، هي علي الأرجح الهيلي والمسدودي وحماسة.

وتبين من خريطة السعودية الجديدة، أن هذه القري الثلاث تدخل الآن في نطاق الأراضي السعودية، فضلاً عن القريتين اللتين كانتا تابعتين لسلطنة عمان، وهما البريمي وسعاره (شكل ٨). ومما يؤكد هذه الفرضية الأخيرة، أن خط الحدود المبين في الخريطة السعودية يباعده كثيراً بين السلطنة ومنطقة البريمي، التي طالما أكدت المملكة من قبل عدم اعترافها بنفوذ سلطان مسقط عليها. وفي الوقت نفسه، تشير الخريطة السعودية إلى قيام المملكة باقتطاع طرف التواء الإماراتي، الذي كان مغروساً طبقاً للخطة القديم (١٩٥٥) في أراضي سلطنة عمان، والذي يضم قسماً من أقدام جبال عمان، عند مصب وادي الجو، في منطقة حفيت.

وبالرجوع إلى المذكرة التي قدمتها السعودية إلى الأمم المتحدة في ٢٦ أكتوبر عام ١٩٥٥ احتجاجاً على احتلال بريطانيا للبريمي، تبين أن مطالب المملكة في منطقتي

البريمي وحفيت تستند إلي ادعائها بتبعية هاتين المنطقتين إلي قبائل النعيم ، التي كان شيوخها يدينون بالولاء والطاعة لآل سعود<sup>(٧٢)</sup> .

### ثالثا : طبيعة النزاع :

ومن المفترض أن توقيع اتفاقية الحدود بين المملكة والإمارات عام ١٩٧٤ قد أنهى حالة الصراع بين الدولتين ، وذلك بعد استبدال الحدود القانونية *de jure boundaries* القائمة علي الاعتراف المتبادل من جانب الحكومتين الوطنيتين بالحدود الواقعية *de facto boundaries* السابقة ، التي فرضتها بريطانيا عام ١٩٥٥ من جانب واحد .

ومع ذلك ، فإن الباحث يري في عدم الاعلان عن تفاصيل الاتفاقية المذكورة ، ما يبعث علي الاعتقاد بعدم رضا أحد الجانبين عن نتائج هذه الاتفاقية .

وفي ضوء المعلومات المتاحة عن محتوى هذه الاتفاقية ، فإن عدم رضا دولة الإمارات هو الأرجح في هذا الخصوص . ولعل خير شاهد علي ذلك ، أنه بينما قامت المملكة - مثلا - بوضع هذا الخط الجديد علي خريطة بمقياس رسم كبير ، كاخريطة العامة لقري وهجر المملكة ( ١ : ١٠٠ , ٠٠٠ ) ، نجد علي الجانب الآخر ، أن دولة الإمارات تتكتم أمر هذا الخط ولا تنضعة علي خرائطها الرسمية حتي الآن . فما زالت حدود عام ١٩٥٥ هي حدود دولة الإمارات مع المملكة في الخرائط الملحقه بأحدث الإصدارات الحكومية ، كالكتاب الاحصائي السنوي لعام ١٩٩٣ (ملحق ٢) والأطلس الوطني لدولة الإمارات ، الذي اصدرته جامعته عام ١٩٩٣ . كما لازالت الهيلي والمسعودي جزءا من الحوز الإداري لمدينة العين .

وربما يسري هذا الأمر أيضا علي سلطنة عمان . فرغم قيامها بتوقيع اتفاقية حدود مع المملكة في ٢١ ديسمبر عام ١٩٩٠ ، فإن السلطنة ما زالت تتكتم أيضا أمر هذه الحدود الجديدة ، التي افسحت عنها الخرائط السعودية المشار إليها آنفا .



ففي الخريطة التي تعتمد السلطنة توزيعها علي وسائل الاعلام في الثاني من ديسمبر عام ١٩٩٢ (ملحق ٣)، لم ترد أي اشارة للحدود الجديدة التي تمتد مع حافة الربع الخالي، بمحاذاة خط الطول ٥٦ شرقاً تقريباً (شكل ٩).

وإذا صدقت صحة هذه الاستنتاجات، فإن استقرار مثل هذه الحدود قد يكون موضع شك في حالة تغير ميزان القوة بين هذه الاطراف. فالحدود في المفهوم الجيوبولتيكي - الذي يشكل واقع العلاقات الدولية - ما هي إلا خطوط تتساوي عندها القوة والمقاومة، أو هكذا يعتقد الباحث.

XXXXXXXXXXXXX



## الخاتمة

نخلص من كل ما تقدم ، أن ظهور الحدود كمصدر للنزاع بين الدول العربية وبعضها البعض يعود أساسا إلى أن تعيينها جاء سابقا على تكوين الدول العربية نفسها ككيانات مستقلة ذات سيادة ، أي قبل أن يكون لشعوبها سلطة فعلية في إدارة شؤون أقاليمها ، بما في ذلك مشاركتها في صنع القرارات المتعلقة بتعيين حدود أقاليمها ، وهي المهمة التي انفردت بها القوى الأوروبية بشكل تحكيمي ، دون مراعاة للظروف المحلية أو لرغبات السكان الأصليين ومشاعرهم .

ومع انسحاب القوى الأوروبية من المنطقة العربية ، وجدت دول هذه المنطقة نفسها أمام حدود لا تعبر عن مصالحها ومطالبها المكانية ، وذلك في ظل التوازن الجديد للقوى الإقليمية . ومن هنا ، صارت هناك دول مستفيدة من هذه الحدود الموروثة ومستعدة للدفاع عن بقائها ، وأخرى متضررة منها وتسعى إلى تعديلها ، حتى لو أدى الأمر إلى استخدام القوة . ونتيجة لتعارض المواقف إزاء الحدود الموروثة ، نشأت نزاعات حولها . ومفهوم النزاع هنا لا يعني بالضرورة استخدام العنف في مواجهة قضايا الحدود ، بل يشمل أي تفاعل ينشأ عن موقف متعارض بين طرفين له علاقة بهذه القضايا .

وقد أظهرت الحالة التي تم اختيارها للدراسة ، وهي حالة النزاع بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة حول حدودهما المشتركة ، مدى صدق هذا التصور أو التفسير الزمني .

فبعد أن أتمت بريطانيا انسحابها من منطقة الخليج عام ١٩٧١م وما صاحب ذلك من تغير في ميزان القوى الإقليمية ، علقت السعودية اعترافها بدولة الإمارات الوليدة على تعديل الحدود المشتركة بينهما ، والتي تعتقد السعودية أنها حدود تحكمية ، فرضتها بريطانيا من جانب واحد عام ١٩٥٥م ، دون مراعاة لمطالبها المكانية في شرقي شبه الجزيرة العربية .

وعلى الرغم من توقيع دولة الإمارات على اتفاقية عام ١٩٧٤م والتي قضت بتعديل الحد الذي فرضته بريطانيا وفقا للمطالب السعودية أو بعضها ، إلا أن حرص دولة الإمارات الواضح على إخفاء معالم هذا التعديل في الخرائط الملحقة بإصداراتها ، يؤكد عدم رضاها عن هذا التعديل . وفي الجانب المقابل ، نجد أن السعودية وإن لم تعلن تفاصيل هذا الاتفاق ، إلا أنها أثبتت هذا التعديل في خرائطها الرسمية .

وبناء على ذلك ، نستطيع القول إنه على الرغم من وجود اتفاق على تعيين الحدود المشتركة بين السعودية والإمارات ، إلا أن ثمة نزاعا بينهما حول هذه الحدود ، وأن وجود مثل هذا النزاع ، حتى وإن كان من النوع الساكن غير المعلن ، يحملنا على تصنيفها بين ما يعرف بالحدود الحية Ivning boundaries ، التي لم تصل بعد إلى حالة الثبات والاستقرار .

- (1) Muir , R. ; Modern Political Geography . \_ London Macmillan  
Puplished Ltd. , 1984 , p. 119 .
- (2) Johnston, R. ; Geography and the state : An Essay in Political  
Geography . \_ London: The Macmillan Press Ltd. , 1982,  
p.12.
- (3) Cohen, S. , Geography and politics in a Divided World . \_  
London: Oxford University Press , 1975 , p. 13.
- (٤) حامد سلطان . أحكام القانون الدولي في الشريعة الاسلامية . - القاهرة  
: النهضة العربية ، ١٩٨٦ ، ص ١١٢ .
- (5) Boustani, R. & Fargues, Ph. ; The Atlas of the Arab World:  
Geopolitics and society . \_ N.Y.: Facts on File, 1991, P. 14.
- (٦) حامد سلطان . المصدر السابق، ص ١١١
- (7) Mitchell, D.; A Dictionary of Sociology . \_ London: Routledge  
and Kegan Paul , 1968, P. 125 .  
(٨) خلدون النقيب . المجتمع  
والدولة في الخليج والجزيرة العربية .. بيروت : مركز دراسات الوحدة  
العربية ، ١٩٨٩ ، ص ص ٣٩ - ٤٤ .
- (٩) حامد سلطان . القانون الدولي العام وقت السلم .. القاهرة : النهضة  
العربية ، ١٩٦٦ ، ص ٤٦٨ .
- (١٠) فؤاد الخوري . السلطة لدى القبائل العربية .. لندن : دار الساقى ،  
١٩٩١ ، ص ١٤ .
- (١١) المصدر نفسه ، ص ٢٣ .
- (١٢) لمزيد من المعلومات عن الدولة القومية الحديثة ، يمكن مراجعة :  
- Short , J. ; An Introduction to Political Geography . \_ Lon-  
don: Routledge . 1993 , P. 91 .

(13) Mazrul , A. & Tidy, M. ; Nationalism and New States in Africe . \_ London: Helinemann, 1984, P. 373.

(١٤) لمزيد من المعلومات حول هذه النتائج ، يمكن مراجعة :

- جمال حمدان . استراتيجية الاستعمار والتحرير .. القاهرة : دار الشروق ، ١٩٨٣ ، ص ص ١٠٥ - ١٠٧ .

(15) Wright, J. (ed.) ; The Universal Almanac 1994. - N.Y.: Andrews and Mcmeel, a Universal Press syndicate Company, pp. 426 - 427.

(١٦) لمزيد من المعلومات حول هذه الامتيازات ، يمكن مراجعة :

- عبد العظيم رمضان . الغزوة الاستعمارية للعالم العربي وحركات المقاومة .. القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٥ ، ص ص : ١٩ - ٢٤ .

(17) Wright, J. (ed.) ; op. cit. , p. 471 .

(18) Korany , B.; International Boundaries & Arab state Formation . \_ in: Boundaries and State Territory in the Middle East & North Africa . \_ Blake, G. & schofield, R. (eds.) . \_ England: MENAS Press Ltd., 1987, P.7.

(19) Boateng, E.; A Political Geography of Africa . \_ Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1979, PP. 83 - 110 .

(٢٠) لمزيد من المعلومات عن نظام الحماية ، يمكن مراجعة :

- علي صادق . القانون الدولي العام .. الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٩٠ ، ص ص ١٤٣ - ١٤٥ .

(٢١) لمزيد من المعلومات عن هذه المعاهدات ، يمكن مراجعة :

- عبد العظيم رمضان . المصدر السابق ، ص ص ٢٦ - ٣٠ -

(٢٢) علي صادق . المصدر السابق ، ص ١٤٧ .

(23) Korany, B.; op. cit., P. 17.

- (24) Pounds , N.; Political Geography .- N.Y.: Mcgraw - Hill Book Company, 1972 , P. 70.
- (25) Hunter , B. (ed.) ; The Statesman's Year - Book 1991 - 92 .- London : The Macmillan Press Ltd., 1991, V.P.
- (26) Central Intelligence Agency (Wash . DC.); The World Fact-book 1991, P. 212 .
- (27) Wright, J. (ed.) ; op . Cit. , P. 350

(٢٨) تشير تقديرات عام ١٩٩٠ ، إلى أن اجمالي انتاج دول الخليج العربية - بما فيها كل العراق تجاوزا - من البترول قد بلغ ١٢٩٢٤ الف برميل / يوميا ، اي ما يعادل ٦, ٧٧٪ من اجمالي المنطقة العربية ، الذي بلغ ١٦٦٣٥ الف برميل / يوميا . كما بلغ انتاج هذه الدول من الغاز الطبيعي ١١٦٦٦٩ مليون متر مكعب ، وهو ما يمثل ٢, ٤٢٪ من اجمالي المنطقة العربية ، المقدّر بنحو ٢٧٦٧٥٩ مليون متر مكعب . اما احتياطي دول الخليج من البترول الخام ، فقد بلغ ٥٦٤ مليار برميل عند نهاية ١٩٩٠ ، اي ما يعادل ٢, ٨٩٪ من الاحتياطي العربي المؤكد . كما بلغ احتياطي هذه الدول من الغاز الطبيعي ٢٠١٦٤ مليار متر مكعب ، وهو يمثل ٤, ٧٥٪ من الاحتياطي العربي . يمكن مراجعة :

- صندوق النقد العربي (ابوظبي) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٢ ، ص ص ٢٦٦ - ٢٦٩ .

(٢٩) قبل الظهور البترول في منطقة الخليج ، لم تكن المشيخات والامارات القائمة علي الساحل العربي للخليج إلا تجمعات قبلية وعشائرية ، حرصت بريطانيا علي ان تخلع عليها بعض مظاهر الدولة الحديثة ، وذلك حتي يتسني لها التعامل معها والسيطرة عليها من خلال الالتزامات التي تفرضها عليها قواعد المسؤولية الدولية . لمزيد من الايضاح ، يمكن مراجعة :



- صلاح العقاد . الاستعمار والبتترول في الخليج العربي . - في

السياسة الدولية ، إبريل ١٩٦٧ ، ص ص ٣٢ - ٥١ .

(٣٠) خلدون النقيب . المصدر السابق ، ص ١١٢ .

(٣١) مجدي صبحي . « الحدود والموارد الاقتصادية من الهيدرولوجي إلي

الهايډروكربوني » . - في : السياسة الدولية ، يناير ١٩٩٣ ، ص ص ١٨٨

- ١٩٣ .

(32) Muir, R. ; op. cit. , p. 129.

(33) Pounds, N. ; op. cit. , p. 70 .

(34) Findlay , A. ; The Arab World . \_ London: Routledge, 1994 ,  
p. 143

(35) Glassner, M. & de Blij , H. ; Systematic Political Geography  
.\_ U.S.A : John Wiley & Sons, Inc., 1980, p. 83.

(٣٦) سعد الدين ابراهيم . تأملات في مسألة الأقليات .. القاهرة : دار سعاد  
الصباح ، ١٩٩٢ ، ص ص ٢٣ - ٢٧ .

(37) Boustani , R. & Fargues, Ph. ; op. cit. , pp . 28 - 36

(38) Glassner, M.& de blij , H.; op. cit, p 85 .

(٣٩) سعد الدين ابراهيم . المصدر السابق ، ص ٣٤ .

(40) Glassner , M . & de Blij , H.; op. cit. , P. 85.

(٤١) سعد الدين ابراهيم . المصدر السابق ، ص ٣٥ .

(٤٢) جون ولينكسون - حدود الجزيرة العربية : قصة الدور البريطاني في

رسم الحدود عبر الصحراء .. ترجمة مجدي عبد الكريم . القاهرة : مكتبة

مدبولي ، ١٩٩٣ ، ص ٢١٧ .

(٤٣) المصدر نفسه ، ص ٢١٩ .

(٤٤) عبد الله الأشعل . قضية الحدود في الخليج - القاهرة : مركز

الدراسات السياسية والإستراتيجية بالإهرام ، ١٩٧٨ ، ص ٥٠ .

- (٤٥) جون ولينكسون . المصدر السابق ، ص ٢٣٢ .
- (46) Kelly , J. ; Eastern Arabian Frontiers . \_ London : Faber and Faber , 1964 , pp . 210 - 211 .
- (47) Ibid . , p. 18.
- (٤٨) جون ولينكسون . المصدر السابق ، ص ٢٣٤ .
- (49) Kelly, J. ; op. cit. , p. 20 .
- (٥٠) جون ولينكسون . المصدر السابق ، ص ص ٢٤٠ - ٢٤١ .
- (٥١) المصدر نفسه ، ص ٢٤٣ .
- (٥٢) جمال زكريا . الخليج العربي : دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ - ١٩٧١ .. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٤ ، ص ٢٣٢ .
- (53) Kelly , J. ; op. cit. , p. 139.
- (٥٤) جمال زكريا . المصدر السابق ، ص ٢٣٩ .
- (٥٥) اعتمد الباحث في وصف هذه الحدود علي الخريطة الملحقة بالمصدر التالي :
- Kelly , J.; op. cit.; p. 260 .
- (٥٦) جمال زكريا . المصدر السابق ، ص ٢٤٢ .
- (٥٧) جون ولينكسون . المصدر السابق ، ص ٣٦٤ .
- (٥٨) جمال زكريا . المصدر السابق ، ص ٢٤٣ .
- (٥٩) المصدر نفسه ، ص ٢٤٤ .
- (٦٠) المصدر نفسه ، ص ص ٢٥٥ - ٢٥٧ .
- (٦١) جون ولينكسون . المصدر السابق ، ص ص ٢٩٣ - ٢٩٥ .
- (٦٢) المصدر نفسه ، ص ص ٣٩١ - ٣٩٥ .

(63) Kelly , J.; op. cit. , p. 207 .

(٦٤) جمال زكريا . المصدر السابق ، ص ٢٥٨ .

(65) Kelly, J. ; op. cit. , p. 207 .

(٦٦) جون ولينكسون . المصدر السابق ، ص ٤٢٤ . (٦٧) امين الساعاتي .

الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية : التسويات العادلة .. القاهرة :

المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية ، ١٩٩١ ، ص ٦٨ .

(68) Kelly , J. ; op. cit. , p. 218 .

(٦٩) من حساب الباحث اعتماداً علي الأرقام الواردة في المصدر التالي :

- Couper, A. (ed.); The Times Atlas of the oceans . \_ London:

Tims Books Limited, 1983 , p. 227 .

(٧٠) عبد الله الأشعل . المصدر السابق ، ص ٥٦ .

(٧١) محمد متولى . حوض الخليج العربي . - الجزء الثاني . - القاهرة :

الانجلو المصريه ، ١٩٧٤ ، ص ٥٧٠ .

(72) Kelly , J. ; op. cit. , p. 222 .

## المراجع :

### References :

- ١- أمين الساعاتي . الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية : التسويات العادلة .. القاهرة : المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية ، ١٩٩١ .
- ٢- جمال حمدان . استراتيجية الاستعمار والتحرير .. القاهرة : دار الشروق ، ١٩٨٣ .
- ٣- جمال زكريا . الخليج العربي : دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ - ١٩٧١ .. القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٤ .
- ٤- جون ولينكسون . حدود الجزيرة العربية : قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء .. ترجمة مجدي عبد الكريم .. القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩٣ .
- ٥- حامد سلطان . أحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية .. القاهرة : النهضة العربية ، ١٩٨٦ .
- ٦- حامد سلطان . القانون الدولي العام وقت السلم .. القاهرة : النهضة العربية ، ١٩٦٦ .
- ٧- خلدون النقيب . المجتمع والدولة في الخليج ، والجزيرة العربية .. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٩ .
- ٨- عبد العظيم رمضان . الغزوة الاستعمارية للعالم العربي وحركات المقاومة .. القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٥ .
- ٩- عبد الله الأشعل . قضية الحدود في الخليج العربي .. القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالاهرام ، ١٩٧٨ .
- ١٠- علي صادق . القانون الدولي العام . - الاسكندرية : منشأة المعارف . ١٩٩٠ .
- ١١- سعد الدين ابراهيم . تأملات في مسألة الاقليات .. القاهرة : دار سعاد الصباح ، ١٩٩٢ .

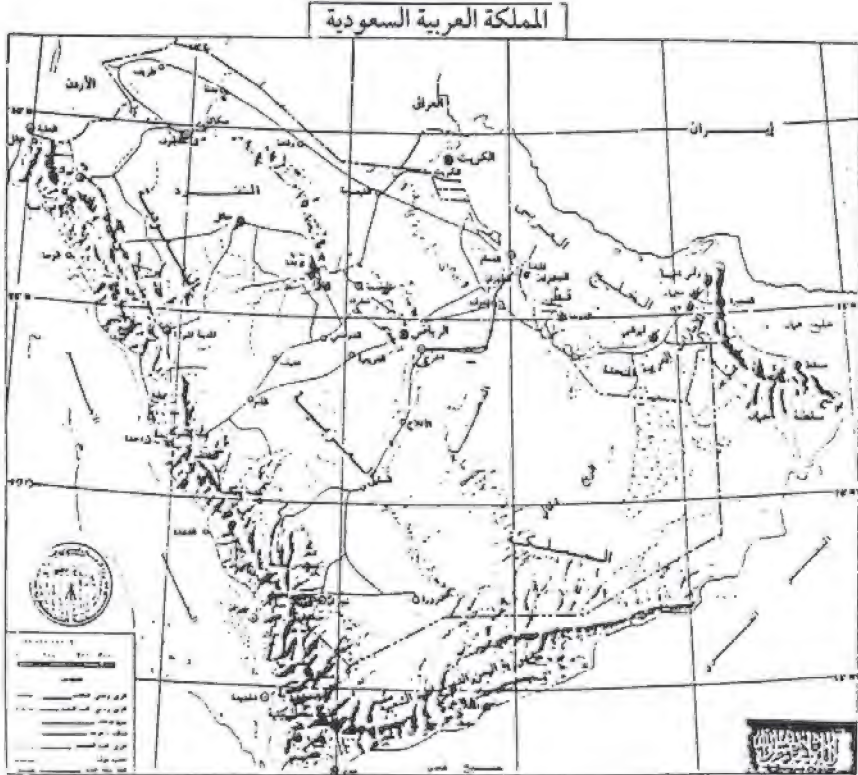
- ١٢- صندوق النقد العربي (ابوظبي) . التقرير الاقتصادي العربي الموحد . ١٩٩٢ .
- ١٣- صلاح العقاد . الاستعمار والبترول في الخليج العربي .. في: السياسة الدولية، ابريل ١٩٦٧ ، ص ص ٣٢ - ٥١ .
- ١٤- فؤاد الخوري . السلطة لدى القبائل العربية .. لندن : دار الساقى ، ١٩٩١ .
- ١٥- محمد متولى . حوض الخليج العربي .. الجزء الثاني .. القاهرة : الانجلو المصرية ، ١٩٧٤ .
- ١٦- مجدي صبحي . الحدود والموارد الاقتصادية : من الهيدرولوجي إلي الهايدروكربوني .. في: السياسة الدولية، يناير ١٩٩٣ ، ص ص ١٨٨ - ١٩٣ .
- ١٧- وزارة الدفاع والطيران والمفتشية العامة . خريطة المملكة العربية السعودية .. مقياس ١ / ١٠,٠٠٠,٠٠٠ .. الرياض: المساحة العسكرية، (بدون تاريخ).
- ١٨- وزارة الشؤون البلدية والقروية . «الخريطة العامة لقرى وهجر المملكة العربية السعودية» .. مقياس ١ / ١,٠٠٠,٠٠٠ .. عدد اللوحات (١٢) . الرياض: وكالة الوزارة للشؤون القروية، ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٤ م .
- 19- Boateny , E. ; A Political Geography of Africa . \_ Cambridge: Cambridge Uiniversity Press, 1979.
- 20- Boustani , R. & Fargues, Ph. ; The Atlas of the Arab World: Geopolitics and society . \_ N.Y: Facts on File, 1991.
- 21- Central Intelligence Agency (Wash . DC.) ; The world Fact-book 1991.
- 22- Couper , A. (ed.) ; The times Atlas of the oceans.\_ London: Times Atlas Limited, 1983.



- 23- Findlay, A. ; The Arab world . \_ London: Routledge, 1994.
- 24- Glassner, M.& de Blij, H. ; Systematic Political Geography.\_  
U.S.A.: John Wiley & Sons, Inc. , 1980.
- 25- Hunter , B. (ed.) ; The Statesman,s Year - Book 1991 - 92 . \_  
London : The Macmillan Press Ltd., 1991.
- 26- Kelly , J.; Eastern Arabian Frontiers . \_ London: Faber and Fa-  
ber, 1964.
- 27- Korany , B. ; ( International Boundaries & Arab Staste For-  
mation . \_ in : Boundaries and state Territory in the Middle  
East & North Africa.\_ Blake, G & Schofield , R.; (eds.) . \_  
England: MENAS Press Ltd., 1987.
- 28 - Mazrul, A. & Tidy, M., Nationalism and New States in  
Africa . \_ London : Helinemann , 1984.
- 29- Pounds, N.; Political Geography . \_ N.Y. : McGraw - Hill  
Book Company , 1972.
- 30- Short, J. ; An Introduction to Political Geography . \_ London:  
Routledge, 1993.
- 31- Wright, G. (ed.) ; The Universal Almanac 1994 . \_ N.Y:  
Andrews and Mcmeel , a Uuniversal Press Syndicate Company

## الملاحق

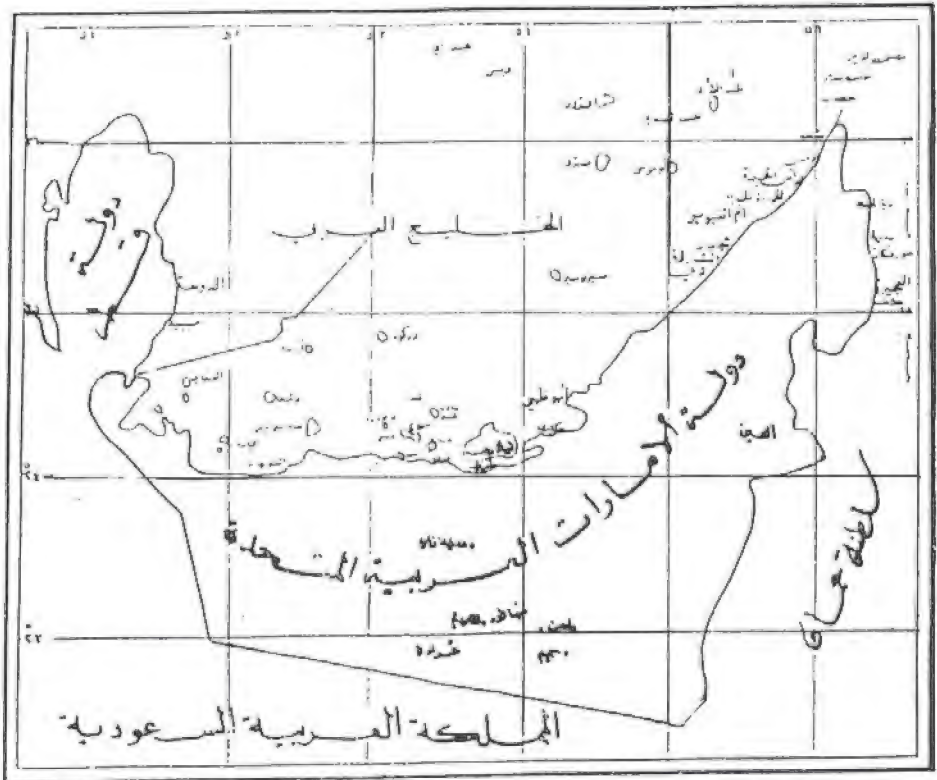
# ملحق (١)



المصدر : وزارة الدفاع والطيران والمفتشية العامة. خريطة المملكة العربية السعودية.  
مقياس ١/١٠,٠٠٠,٠٠٠. الرياض : المساحة العسكرية، (بدون تاريخ).

ملحق (٢)

خريطة دولة الإمارات العربية المتحدة



المصدر : دولة الإمارات العربية المتحدة. الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٩٣

ملحق (٣)



الخريطة الجديدة لحدود سلطنة عمان والتي وزعت في مسقط خلال النصف الثاني من ديسمبر ١٩٩٢

المصدر : جريدة الوسط، العدد (٤٩)، ١/٤/١٩٩٣.



## سلسلة أعداد الدورية لعامي ١٩٩٩-٢٠٠٠

- ٢٢٤- تحديد الدوائر الانتخابية لدولة الكويت باستخدام نظم  
المعلومات الجغرافية «دراسة في جغرافية الانتخابات»  
د. جاسم محمد كرم  
د. جاسم محمد العلي  
٢٢٥- المناخ وزراعة العنب في الطائف  
د. صقر علي العمري  
٢٢٦- نماذج تطور الأشكال الأرضية  
د. محمد عبدالله الصالح  
٢٢٧- منظومة النماذج الرياضية للرياح والعواصف الرملية  
د. يحيى محمد شيخ أبو الخير  
٢٨٨- النقل بالسكك الحديدية في المملكة العربية السعودية  
دراسة في جغرافية النقل  
د. زهير عبدالله حسين مكي  
٢٢٩- المدلول الجيومورفولوجي للمتغيرات المورفومترية  
بالخوض الهيدروغرافي لوادي الكبير الرمال  
د. محمد فضيل بوروبة  
٢٣٠- بعض مظاهر جغرافية الإنتاج الزراعي في سلطنة عمان  
د. وفیق محمد جمال الدين إبراهيم  
٢٣١- السكان ومشاريع التنمية الزراعية في مناطق أم الأرانب-  
الحميرة- زويلة دراسة ميدانية جغرافية في إقليم فزان  
د. فضل الأيوبي  
(ليبيا)  
٢٣٢- جمهورية كازاخستان (دراسة في الجغرافيا الإقليمية)  
د. عبيد سرور العتيبي  
٢٣٣- تدريس نظم المعلومات الجغرافية في جامعة الملك فيصل  
د. فوزي سعيد كباره  
٢٣٤- الملاح الجغرافي بيري ريس  
د. فيصل عبدالله الكندري  
٢٣٥- مياه الشرب في محافظة مسقط  
د. وفیق محمد جمال الدين إبراهيم

## سلسلة اصدارات وحدة البحث والترجمة

- ١ - تقلبات المناخ العالمي عرض وتعليق: أ.د. محمد صفى الدين أبو العز
- ٢ - محافظة الجوهراء أ.د. زين الدين غنيمي
- ٣ - تعدادات السكان في الكويت د. أمل العذبي الصباح
- ٤ - أقاليم الجزيرة العربية الكتابات العربية القديمة والدراسات المعاصرة أ.د. عبدالله يوسف الغنيم
- ٥ - أشكال سطح الأرض المتأثرة بالرياح في شبه الجزيرة العربية أ.د. عبدالله يوسف الغنيم
- ٦ - حول تجربة العمل الميداني لطلاب الجغرافيا بجامعة الكويت أ.د. صلاح الدين بحيري
- ٧ - الاستشعار من بعد وتطبيقاته الجغرافية في مجال الاستخدام الارضي أ.د. علي علي البنا
- ٨ - البدو والثروة والتغير: دراسة في التنمية الريفية للإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ترجمة د. عبد الاله أبو عياش
- ٩ - الدليل البحري عند العرب حسن صالح شهاب
- ١٠ - بعض مظاهر الجغرافيا التعليمية لمقاطعة مكة المكرمة د. ناصر عبدالله الصالح
- ١١ - طرق الملاحة التقليدية في الخليج العربي حسن صالح شهاب
- ١٢ - نباك الساحل الشمالي في دولة الكويت دراسة جيومورفولوجية د. عبدالحميد أحمد كليب
- ١٣ - جغرافية العمران عند ابن خلدون د. محمد اسماعيل الشيخ
- ١٤ - السمات العامة لمراكز الاستيطان الريفية في منطقة الباحة د. عبد العال الشامي
- ١٥ - جزر فرسان دراسة جيومورفولوجية د. محمد محمود السرياني
- ١٦ - جوانب من الشخصية الجغرافية للمدينة المنورة د. محمد سعيد البارودي
- د. محمد أحمد الرويثي

## سلسلة منشورات وحدة البحث والترجمة

- ١- بيئة الصحاري الدافئة
- ٢- الجغرافيا العربية
- ٣- مدن مصر وقراها عند ياقوت الحموي
- ٤- العالم الثالث : مشكلات وقضايا
- ٥- التنمية الزراعية في الكويت
- ٦- القات في اليمن : دراسة جغرافية
- ٧- هيدرولوجية الأقاليم الجافة وشبه الجافة
- ٨- منتخبات من المصطلحات العربية لأشكال سطح الأرض
- ٩- البلدان اليمنية عند ياقوت الحموي
- ١٠- المدن الجديدة بين النظرية والتطبيق
- ١١- الأبعاد الصحية للتحضر
- ١٢- التطبيقات الجغرافية للاستشعار من بعد : دليل مراجع
- ١٣- قواعد علم البحر
- ١٤- الانسباق الرملي وخصائصه الحجمية بصحراء الدهناء على خط الرياض - الدمام
- ١٥- التخطيط الحضري لمدينة الأحمدى وإقليمها الصناعي
- ١٦- كيف ننقذ العالم
- ١٧- أودية حافة جال الزور بالكويت تحليل جيومورفولوجي
- ١٨- الألواح الجيولوجية ونظمها التكتونية
- ١٩- جيومورفولوجية منطقة الخيران جنوب الكويت
- ٢٠- الشواطئ في تحقيق الفوائد في أصول علم البحر والقواعد
- ٢١- التحضر في دول الخليج العربية
- ٢٢- جغرافية العالم الثالث
- ٢٣- الصور الجوية - دراسة تطبيقية
- ٢٤- جيومورفولوجية منخفض أم الرمم بالكويت
- ٢٥- جيومورفولوجية منطقة كاظمة
- ٢٦- السرحات السلطانية
- ٢٧- اليابانيون الأمريكيون
- ٢٨- بحار الرمال في المملكة العربية السعودية
- ٢٩- كفاءة الري وجدولة المياه في منطقة الخرج بالمملكة العربية السعودية
- ٣٠- البحث الجغرافي في دولة الكويت
- ٣١- الطرق والمسالك الشرقية لمصر في العصر الوسيط
- ترجمة : أ. د. علي علي البنا
- تعريب وتحقيق : د. عبدالله يوسف الغنيم
- د. عبدالعال الشامي
- ترجمة : أ. د. حسن طه نجم
- أ. د. محمد رشيد الفيل
- د. عباس فاضل السعدي
- تعريب : د. سعيد أبو سعدة
- أ. د. عبدالله يوسف الغنيم
- تحقيق القاضي إسماعيل بن علي الأكوع
- د. أحمد حسن إبراهيم
- أ. د. محمد عبدالرحمن الشرنوبي
- د. صبحي المطوع
- د. حسن صالح شهاب
- مشاعل بنت محمد بن سعود آل سعود
- د. وليد المنيس - د. عبدالله الكندري
- أ. د. زين الدين عبدالمقصود
- د. عبد الحميد كليبو
- ترجمة : أ. د. حسن أبو العنين
- د. السيد السيد الحسيني
- تأليف : شهاب الدين أحمد بن ماجد
- د. خالد محمد التعقري
- تعريب : د. حسن طه نجم
- د. مكّي محمد عزيز
- د. خالد التعقري
- د. عبد الحميد كليبو
- د. محمد إسماعيل الشيخ
- د. عبدالعال عبدالمنعم محمد الشامي
- د. عبدالله بن ناصر الوليحي
- د. عبدالله بن ناصر الوليحي
- د. نورة بنت عبدالعزيز آل الشيخ
- أ. د. عمر الفاوق السيد رجب
- أ. د. عبدالعال عبدالمنعم الشامي

### رسائل جغرافية

دورية علمية محكمة تعنى بالبحوث الجغرافية  
يصدرها قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية

إشراف

د. عبد الله يوسف الغنيم

هبة التحدري

الأستاذ إبراهيم محمد الشطي الأستاذ الدكتور زين الدين عبد المقصود  
الدكتور عبد الله رمضان الكندري الدكتورة فاطمة حسين عبد الرزاق

سكرتارية التحرير

إقبال الزبيد أحلام المحارب

### الجمعية الجغرافية الكويتية

جمعية علمية تهدف إلى النهوض بالدراسات والبحوث الجغرافية  
وتوثيق الروابط بين المشتغلين في المجالات الجغرافية في داخل الكويت وخارجها

مجلس الإدارة

إبراهيم محمد الشطي الرئيس

- |                         |                            |
|-------------------------|----------------------------|
| د. عبد الله يوسف الغنيم | د. أمجد يوسف العذبي الصباح |
| د. عاتق سلطان           | د. فاطمة حسين عبد الرزاق   |
| محمد سعيد أبو غنيث      | علي طائب بيهب هاف          |
| د. جعفر يعقوب العريان   | فيصل عثمان الجيزان         |